

الفصل الثالث

مهارات تغطية رصد

حقوق الإنسان

تمهيد

إن عملية تمكين الصحفيين من رصد وتغطية انتهاكات حقوق الإنسان في المجتمع تؤدي إلى تحقيق غايتين: الأولى تعميم ثقافة حقوق الإنسان لدى الناس؛ لتحقيق المعرفة بالحقوق والواجبات وصولاً بالمجتمع إلى حالة من التسامح، الذي يقود بالضرورة إلى الغاية الثانية وهي إيجاد ظروف ملائمة لاحترام حرية التعبير يستطيع من خلالها الصحفي الوصول إلى المعلومات والتعبير عنها في مجتمع تسوده حرية الرأي.

يبحث هذا الفصل في تمكين الصحفيين من مهارات تغطية ورصد قضايا حقوق الإنسان وصولاً إلى الممارسة الفضلى. فالصحفيون ملزمون برصد المتغيرات وتقديم معلومات تمكن الناس من اتخاذ القرار المناسب حيالها، عبر مراقبة حركة حقوق الإنسان في المجتمع ومراقبة ما يطرأ عليها من تغييرات، والتنبيه من الانتهاكات التي قد تمارسها السلطة أو الجماعات داخل المجتمع الواحد بحق الأفراد وحقوقهم التي نصت عليها الشريعة الدولية والاتفاقات والصكوك الدولية.

فوظيفة الصحفي في مجال حقوق الإنسان تتمثل في:

1. **الرقابة:** وتشمل المجتمع بأكمله من السلطة إلى الجماعات داخل المجتمع الواحد، وفضح أي انتهاكات بشكل صادق لضمان عدم استمرارها أو تكرارها ومحاولة تغييرها عبر إيقاف هذه الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها .
2. **وتعميم حرية التعبير:** حتى يتمكن الناس من التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بحرية ، وهو ما يصب في صالح ممارسة حرية الصحافة التي تسود بأجواء يتمكن الصحفي من خلالها من مقاومة حجب المعلومات الذي تمارسه السلطة، مثلاً، فحرية التعبير وحرية الصحافة أمران متلازمان.
3. **ونشر المعرفة والوعي الخاص بحقوق الإنسان داخل المجتمعات،** لخلق حالة من الضغط لإيقاف الانتهاك وإزالة آثاره، وصولاً بالمجتمع إلى حالة من التسامح تسود أجواء من الحرية.

فضمان نجاح عمل الصحفي في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان، نابع من تمكينه من حرية التعبير الذي نصت عليه المادة 19 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ((لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية))، وهو ما أكدت عليه المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة.

لكن تطبيق هذا الرصد للانتهاكات في الاردن قد يواجه بتحديات إما تشريعية متمثلة بالقوانين التي تفرض قيوداً على حرية التعبير، أو تحديات مرتبطة بطبيعة حقوق الانسان الشمولية التي تلامس جميع مجالات الحياة، وترتبط بجميع الافراد في المجتمع ما يستوجب التعامل بحذر مع جماعات ذات خصوصية مثل حقوق الفئات الأكثر ضعفاً وحاجة للحماية كـ (الاطفال، والنساء واللاجئين). أو التعامل في بيئة غير صديقة أو (عدائية) للصحفيين مثل مناطق الاحتجاج والمظاهرات والمسيرات .

فضلا عن تحد يتعلق بالمعرفة المحدودة في رصد انتهاكات حقوق الانسان لدى الصحفيين الاردنيين لمحدودية التدريب والتأهيل في هذا المجال، والذي يأتي هذا الدليل محاولة لتلبية احتياجات الصحفيين في كيفية تجاوزه.

واقع حقوق الانسان في الاعلام العربي:

ونلمس آثار هذه التحديات من خلال قراءة واقع حقوق الانسان في الاعلام العربي ثم الاردني، لكن قيل أن نعرض لهذا الواقع، نحدد الفئات التي تدرج معالجتها ضمن فئات حقوق الانسان التي يسلط الاعلام الضوء عليها من وقت لآخر والموضوعات التي يرصده كانتهاكات واقعة على هذه الفئات. وهي:

قضايا اللاجئين: يرصد الاعلام حقوق اللاجئين من ناحية الحماية والوفاء بها مثل: حرية المعتقد، الدخول إلى المحاكم، الحصول على تعليم أساسي، الحصول على مساعدات طبية حكومية، الضمان الإجتماعي. علماً أن تعريف اللاجئ هو أي شخص يجبر على ترك مكان إقامته (موطنه) للهرب من الحرب، المحاكمة، أو كارثة طبيعية.

حرية الصحافة: وتدرج تحتها العديد من الأمور ومنها الرقابة (في الصحافة المطبوعة والإلكترونية والمرئية والمسموعة)، الحصول على المعلومات، ممارسة الصحافة من دون التعرض للعنف أو الخطر أو فقدان الوظيفة أو الملاحقة القانونية أو الحبس أو التشهير. وأيضاً مواضيع أخرى مثل قلة المهنية وعدم الدراية أو تطبيق أخلاقيات العمل الصحفي مما يؤثر على مصداقية الإعلام ويقال من أهمية حرية الصحافة كحق من الحقوق الأساسية.

الفئات الضعيفة والمهمشة: هي الفئات التي أدت الظروف بها لأن تصبح هشّة اجتماعياً بسبب قلة الموارد المالية وصعوبة الظروف الاقتصادية. مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال، الأشخاص الذين يسكنون في الأماكن النائية والبعيدة عن مراكز المدن، والمرأة.

الحقوق والحريات السياسية والمدنية: ومنها الحق في التجمع والتظاهر السلمي، و الإنتساب للأحزاب والنقابات والتجمعات التي تربطها أفكار أو نشاطات مشتركة. حيث يتولى الاعلام رصد التزام الدولة في حماية المتظاهرين- مثلاً- أو عدم التمييز في الانتساب للنقابات والاحزاب.

الأقليات: وهي فئات من المجتمع تتميز بطبائع مثل العرق والأصل، أو النوع الإجتماعي، أو الطبقة الإجتماعية، أو الصحة الجسدية، أو الميول الجنسي. قد تكون ضحية عدم المساواة مع عامة المجتمع في الحصول على الحقوق وممارستها، أي ان فيما إذا كان هناك تمييز يمارس بحقها.

القضاء والعدالة: وتعني حق الفرد أو الجماعة في الحصول على محاكمات واجراءات قضائية عادلة من الدولة وأيضاً تشتمل على حماية من الجهاز البوليسي إن لزم الأمر، ومنها -مثلاً- توفر محام للمتهم كضمانة للدفاع عنه.

المواطنة والجنسية: وتشمل الحقوق للعمالة الوافدة والمواطنين وكيف يصبح الفرد مواطناً في الأردن والنزاعات بين الأردنيين من أصول ومنابت مختلفة. وهل لكل المواطنين نفس الحقوق والواجبات وهل السكان من غير المواطنين لديهم حالة قانونية تسمح لهم بالتمتع بالخدمات العامة؟.

الحصول على الخدمات العامة: والتي تقدمها الحكومة للمواطنين والسكان في المناطق المحلية بشكل مباشر من خلال القطاع الحكومي أو غير مباشر من خلال الدعم المالي لمؤسسات تمنح هذه الخدمات. ويتمحور دور الاعلام في رصد حق السكان في الحصول عليها أو عدمه وهل حصل عليها السكان بجودة أقل، ام لا؟.

النوع الإجتماعي وشؤون المرأة: ويعني مفهوم النوع الاجتماعي مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات الراجعة للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم. ولا يقتصر المفهوم على النساء والرجال وإنما يشمل الطريقة التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي. ويرتبط النوع الاجتماعي عموماً بحالات اللامساواة في النفوذ وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد. وتتأثر المواقع المختلفة للنساء والرجال بالحقائق التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية. ويمكن لتلك العلاقات والمسؤوليات أن تتغير، وستتغير حتما عبر الزمن.

إن قراءة واقع حقوق الانسان في الاعلام العربي لا تعزله عن قراءة المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمعات العربية. ففي بداية ظهور مفهوم حقوق الانسان ظهر صدام بين عالمية هذا المفهوم وخصوصية المجتمعات العربية. يشير إليه الباحث محمد فائق في بحثه (حقوق الانسان بين الخصوصية والعالمية) الذي بين فيه ان عالمية حقوق الانسان جعلها تصطدم بحالة الشك التي سادت عربيا واعتبار هذا المفهوم (عالمية حقوق الانسان) " من المفاهيم الغربية التي يجب مقاومتها باعتباره دخيلا وغير صحيح لأسبقية الاسلام في الاهتمام به".

لكن هذا الواقع طرأت عليه تغييرات تلمس من ناحية مراقبة حالة الحريات الاعلامية في المجتمعات العربية والتي شهدت تحسنا ملحوظا عبر التطرق إلى قضايا كانت تعد من " المحرمات"، وهذا ناتج عن الحالة السياسية التي سادت في فترة "الربيع العربي" والتي أفرزت مجتمعات ثائرة على واقعها استوجبت وجود إعلام يواكب هذه التطورات.

ففي مصر، وبعد ان كان الاعلام مقتصرًا على تناول الخبري فقط لاخبار صادرة عن وكالات الانباء عن تقارير منظمات حقوق الانسان، واخبار محلية حول الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الانسان¹، او الاكتفاء بابرار الموقف الرسمي في ترجمة التوجهات السياسية للسلطة، حيث كانت التغطية سطحية محدودة الاثر والتأثير، دفعت تطورات الربيع العربي وثورة 25 يناير 2011 في مصر إلى بروز وسائل إعلام جديدة تمثلت في مواقع التواصل الاجتماعي التي استخدمها المتظاهرون في كشف وفضح انتهاكات رجال الامن المركزي في مصر بحق المتظاهرين واكبها صعود وبروز رصد الاعلام المصري لهذه الانتهاكات ما يشي بتطور حالة الحريات الاعلامية وحرية الصحافة وحرية التعبير في المجتمع المصري.

وفي الاردن لا تختلف حركة تطور واقع حقوق الانسان في الاعلام عن حالتها العربية، اذ يشير الصحفي والباحث سليمان الصويص في بحث له بعنوان (الصحافة الاردنية وحقوق الانسان) نشر عام 2000 في مجلة (الاعلام العربي وحقوق الانسان) إلى معاناة وسائل الاعلام من تقييد حرياتها والتدخل في سياساتها عبر اصدار سلسلة من تعديلات قانون المطبوعات والنشر بالاضافة لقوانين أخرى ضمنت فيها قيود على حرية التعبير وحرية الصحافة.

لكن تغطية حقوق الانسان في الاعلام الاردني تأثرت بالتطورات السياسية التي شهدتها البلاد منذ التسعينيات، ومن ابرز مظاهرها زوال فترة الاحكام العرفية وصدور الميثاق الوطني (1991) وبروز العمل الحزبي الذي ظهر إلى العلن. ما فتح مجالاً أوسع لرصد الاعلام اهتمامات بدأت تظهر في المجتمع حول انتهاكات حقوق الانسان.

إلا ان الواضح اكثر في هذه التغطية انها كانت خجولة في القضايا والموضوعات المحلية، واكثر عمقا في تناول انتهاكات حقوق الانسان عربيا ودوليا يتضح ذلك من خلال رصد يومي للصحف اليومية يكشف هذا الفرق، غذ تسهب الصحف اليومية، مثلا، في عرض تقارير اجنبية تتحدث عن انتهاكات حقوق الانسان بحق المرأة في اليمن، لكنها تكتفي بخبر النفي الصادر عن الحكومة على ما قد يتضمنه تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش حول تجاوزات حول حرية التعبير في المملكة.

لكن عام 2011 يعتبر عاما فارقا في مجال الحريات الاعلامية حيث شهد تعديلات دستورية اعتبرت معززة لواقع الحريات، على وقع احتجاجات مطالبة بتسريع وتيرة الاصلاح ومحاربة الفساد في الشارع الاردني، في وقت كانت تقود فيه الدولة حركة اصلاحية تقول أنها واسعة وشاملة وبدأت قبل دخول موجة "الربيع العربي"، ما انعكس بشكل واضح على مستوى تناول القضايا المحلية ومنها قضايا حقوق الانسان.

ويكشف استطلاع أجراه مركز حماية وحرية الصحفيين بعنوان (الافلات من العقاب) عام 2011 التحسن في مستوى الحريات عازين الفضل للحركات الاحتجاجية إذ اعتقد 85.8% من الإعلاميين أن الثورات والحركات الاحتجاجية ساهمت في زيادة مساحة الحريات الصحفية².

1

2

لكن قبل هذه العام كان التحسن، في مستوى الحريات محدودا نتيجة ما شهده الوسط الصحفي من غزارة في إطلاق المواقع الالكترونية الاخبارية التي شكلت حالة مستفزة لوسائل الاعلام الاخرى في ضرورة رفع سقف المسكوت عنه في الاعلام. وانسحب هذا على مجالات حقوق الانسان إذ سلطت هذه المواقع الضوء لكن بطريقة لم تخرج عن نطاق الاخبار عن وجود تجاوزات وانتهاكات في مجال حقوق الانسان متمنا في نشر تقارير منظمات حقوق الانسان الاجنبية.

لكن في المحصلة انعكس هذا التحسن على معالجة الاعلام الاردني لقضايا حقوق الانسان، لكنه تحسن طفيف لا يرقى لمستوى الكتابة المتعمقة كما يختلف اعتمادا على طبيعة الوسيلة الاعلامية. فالصحف اليومية يغيب عنها الرصد الاستقصائي لقضايا حقوق الانسان والاكتفاء بالاخبار الصادرة عن الحكومة حول الموقف من تقارير حقوق الانسان. وينطبق هذا على التلفزيون الاردني.

وتعود اسباب هذه التغطية السطحية لموضوعات حقوق الانسان لأسباب منها ان المؤسسات الاعلامية لا تتمتع باستقلالية القرار، وليست بمنأى عن التدخل لمساهمة الحكومة في رأس المال – الرأي 57% - و قصور في الفهم والمعرفة لدى الصحفيين بقضايا حقوق الانسان.

فضلا عن انه لا يخفى التأثير الواضح للتشريعات المقيدة لحرية التعبير والصحافة، حيث وضع المشرع الاردني ضوابط تحكم العمل الصحفي ما شكلت قيودا على حرية الصحافة والاعلام.

لذلك جرم المشرع أفعالا اعتبرها ماسة بهذا الاتزان وتخل بأداب وقيم المهنة، ومنها قانون المطبوعات والنشر رقم (8) لسنة 1998 وتعديلاته، التي كان آخرها، قانون رقم (5) لسنة 2010، الذي جرم أكثر من 27 فعلا جميع عقوباتها الغرامة التي تراوحت بين الخمسمائة دينار في حدها الأدنى لبعض الجرائم وعشرين ألف دينار في حدها الأقصى لثلاث جرائم محددة في المادة (38) وجرى المعاقبة عليها بالعقوبة المنصوص عليها في المادة(46)من قانون المطبوعات والنشر.

وتتراوح الجرائم في قانون المطبوعات والنشر بين التعرض للحريات والحقوق والواجبات العامة وعدم احترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها، وعدم توخي الحقيقة، ومخالفة آداب واخلاقيات مهنة الصحافة. بل وسع المشرع من دائرة التجريم بشمول المطبوعة الالكترونية (المواقع الاخبارية) في المساءلة بجرائم المطبوعات والنشر إن ارتكبت بوساطتها، مدخلا إياها في بيت الطاعة.

لم يكتفي المشرع بالجرائم المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر بل عاقب على أفعال في قوانين أخرى أدرجت اصطلاحا تحت مسمى (جرائم المطبوعات والنشر) إذا ارتكبت بوساطة المطبوعات أو وسائل الاعلام المرئي والمسموع المرخص بها، ومنها جرائم معاقب عليها في قانون العقوبات الاردني رقم (33) لسنة 2002، ومنها جرائم الدم والقذح والتحقيق. كما أفرد المشرع في قانون انتهاك حرمة المحاكم رقم (9) لسنة 1959 ضوابط تحكم عملية النشر وتتعلق بعمل المحاكم وحظر الكتابة التي من شأنها التأثير في سير العدالة، أو نشر وقائع الدعاوى الحقوقية أو الجزائية، أو نشر وقائع تحقيق جزائي(1)³.

لكن أكثر القيود التي تواجه الصحفي أثناء أدائه عمله يتمثل في التشريعات المقيدة لحرية الوصول إلى المعلومات ابرزها قانونان: قانون حماية أسرار ووثائق الدولة المؤقت رقم (50) لسنة 1971 الذي يعاقب في المادة 16 بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن عشر سنوات كل من أبلغ أو أفشى من وصل الى حيازته او علمه اي سر من الاسرار او المعلومات او اية وثيقة محمية بحكم وظيفته او كمسؤول او بعد تخليه عن وظيفته او مسؤوليه لاي سبب من الاسباب.

وقانون حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007 الذي كشفت تطبيقاته انه غير حيوي ولا يفي بتحقيق هدفه الجوهري في الحصول على المعلومات نظرا لتوسعه في حماية ومنع الكشف عن المعلومات توسعا مفرطا بما لا يتفق مع الغايات من وضعه، كما أن القانون وحسب استطلاعين نفذهما مركز حماية وحرية الصحفيين فقد تبين أن الدوائر الحكومية

الرسمية وشبه الرسمية لا تظهر عناية في تطبيق القانون أو اعتماد النموذج الرسمي المعتمد لطلب الحصول على المعلومات وعدم التزام الموظف الحكومي بنصوص القانون خصوصا في المدد القانونية. (5)⁴

لكن هذا لا يفي ظهور محاولات ناجحة في الاعلام الخاص ، في مجال رصد وتغطية قضايا حقوق الانسان على غرار التحقيق الاستقصائي بعنوان ("مطلوب فتاة" إعلانات توظيف مضللة في صحف إعلانية مجانية تستدرج فتيات للدعارة) الذي أعدته وحدة الصحافة الاستقصائية في راديو البلد، وبدعم من شبكة أريج لصحافة عربية استقصائية. حيث تناول بأسلوب علمي منهجي استقصائي متعمق رصد انتهاكات حقوق الانسان ضحبتها المرأة حيث تبني الدعوة على لسان خبراء بضرورة وجود قانون ضابط لعملية الاعلان، وما ينشر فيها.

مبادئ التعامل مع ضحايا حقوق الانسان في الاعلام:

الصحفي ملزم أثناء ادائه لعمله في تغطية قضايا حقوق الانسان أن يلتزم بقواعد تحكم عمله تكون بمثابة ميثاق أخلاقي يلتزم به لدى التغطية والكتابة والنشر، تجنباً لأي إضرار بالآخرين، ومن ثم حرف الرسالة الاعلامية عن مسارها وترك انطباعات سلبية لدى المتلقي.

يهدف هذا الدليل إلى تقديم النصح للصحفيين في تغطيتهم لقضايا حقوق الانسان، وتقديم أجوبة إرشادية لهم في القضايا المعقدة التي تطرأ أثناء التغطية. فهذا الدليل يتضمن مبادئ سلوك لا تتمتع بأي إلزامية مثل القانون. غير أن المشرع الاردني استثناء منح هذه القيم الاخلاقية إلزامية بالنص على تجريمها اذا انتقت من المادة الصحفي.

ويتضح ذلك من نصوص المواد (5) و (7) من قانون المطبوعات والنشر*، ومواد ميثاق الشرف الصحفي التي تتمتع بالإلزامية اكتسبتها من قانوني المطبوعات والنشر الذي نص على عقوبات جزائية، وقانون نقابة الصحفيين الاردنيين رقم (24) لسنة 2014 الذي نص على عقوبات تأديبية. (12)⁵

أولى هذه المبادئ التي تحكم عمل الصحفي أثناء تغطية انتهاكات حقوق الانسان:

■ على الصحفي مراعات طبيعة قضايا حقوق الانسان والفئات الضعيفة والمهمشة والتقليل من الضرر:

وهذه تدرج في مسارين: الاول الموازنة بين الخصوصية والمصلحة العامة، والثاني تجنب الصور النمطية.

*الخصوصية، والمصلحة العامة :

يواجه الصحفيون مشكلة في تحديد المساحات الفاصلة لما يعتبر ضمن الخصوصية ويحظى بالحماية القانونية ولا ينشر، وبين ما يعتبر ضمن المصلحة العامة ولا بد ان ينشر.

فالصحفي عليه تجنب الاعتداء على خصوصية الافراد وكرامتهم، بل عليه ان يوازن بين حق الناس في احترام خصوصيتهم وحق الآخرين في المعرفة. فطبيعة قضايا حقوق الانسان والتي تلامس جميع جوانب حياة الانسان من الصحة والتعليم والثقافة والاقتصاد وحتى السياسية تحتم عليه تناول جوانب من حياة فئات ضعيفة من الواجب حمايتها وعدم تعريضها للانتهاك في خصوصياتها كالأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة.

تقدم الصحافة الاميركية مثالا جيدا على الجدل الذي ينشأ بين الخصوصية والمصلحة العامة لناحية النشر من عدمه مرارا عند التعرض لأحد المشاهير. كما برز الجدل أكثر مع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي (الفايس بوك، والتويتتر...) حول وجود ادعاءات بالاعتداء على الخصوصية ، دفعت بقاضي محكمة في محافظة فارس جنوب ايران بناء على شكوى من مواطنين ايرانيين مثول مؤسس موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك مارك زوكربيرغ امام المحكمة للرد على هذه الادعاءات.

هذا الجدل يرتبط ارتباطا وثيقا بقضايا حقوق الانسان وتحديد حرية الصحافة التي تعتبر أحد أهم أوجه حرية التعبير. والتي تعرضت لتهديدات عديدة في الاردن مع بروز المواقع الالكترونية التي مارس بعضها انتهاكا للخصوصيات سواء في النشر كأخبار او تعليقات. بتنا نرى بعضها يتضمن اساءات والفاظ نابية تشكل جرائم ذم او قدح أو تحقير.

فما هو الفرق بين ما يعتبر من الخصوصية أو من المصلحة العامة؟

مثال (1)

يتناول الاعلام قضية هروب عاملات المنازل من منزل مخدومها، في محاولة منه لتفسير اسباب هذه الظاهرة. وهل هو ناتج عن انتهاكات تتعلق بهذه الفئة أم لا أجبرتها على الهروب. يضمن في التقرير الصحفي رأي عاملة منزل فلبينية توصف انها على علاقة غرامية مع مواطن من بلدها، دون الاشارة كيف تخدم هذه المعلومة القضية الرئيسية وهو هروب عاملة المنزل الفلبينية من منزل مخدومها، ما يجعل هذه المعلومات تندرج ضمن خصوصيات هذه الخادمة لا يجوز نشرها، لكن إذا ثبت للصحفي أثناء بحثه ما يؤكد حقيقة وجود تجمعات خاصة تمارس فيها الهاربات علاقات جنسية غير شرعية، بتنظيم مباشر من أشخاص ، تصبح هذه المعلومات جديرة بالكشف عنها لأنها تندرج تحت منظور المصلحة العامة التي تخدم في الكشف عن أسباب هذه الظاهرة ومحاولة التغيير عبر إزالة الاسباب وإيقافها لضررها على جميع الاطراف في القضية.

لذلك يعتبر من الخصوصية (كل شيء يسعى الانسان بشكل معقول لجعله بعيدا عن المعرفة العامة، وقد يشمل بعض الحقائق التي يعرفها البعض لكن لا يعرفها الجميع).

أما ما يندرج ضمن مبررات المصلحة العامة فقد يكون: إما لتصحيح خطأ ما، او نشر معلومات تخدم رفاهية الناس وتوفر الامان لهم، او تطور فهم الناس ومشاركتهم في نقاش حول قضية مهمة، أو تنمي روح المساءلة والشفافية في الحياة العامة . وحتى يضمن الصحفيون أن لا يحصل تعارضا بين الناس في خصوصياتهم وحقهم في المعرفة عليهم توجيه سؤاليين مباشرين لأنفسهم :

- هل اقتحم الحياة الخاصة للناس من خلال جمع المعلومات؟
- هل اقتحم الحياة الخاصة للناس من خلال نشر أو إذاعة القصة؟

وكثيرا ما تظهر هذه الاسئلة في حالات ومواقف معينة أثناء تغطية قضايا حقوق الانسان، على النحو التالي:

الشخصيات العامة :

فالكتابة عن الشخصية العامة التي تعين أو تنتخب في منصب عام، وصارت بالضرورة محط ثقة العامة، كثيرا ما تستهوي الصحفيين نظرا لأنها تملك من السلطة ما يجعلها قادرة على اتخاذ قرارات تشكل تجاوزات في مجال حقوق الانسان، ما يجعل عمل الصحفي مبررا في مراقبتها ومراقبة أداؤها. لكن المشكلة تظهر في تداخل الحياة العامة او الوظيفة مع الحياة الخاصة، ما يجعل من الصحفي يخلط بين ما يجوز ولا يجوز نشره، ومن ثم التعرض لانتقادات تكون سببا في مقاضاة الصحفي عن جرم الذم او القدح او التحقير، ما يشكل تراخيا من قبل الصحفي في حماية حرية التعبير وحرية الصحافة.

مثال (2)

اتهام مسؤول شرطة في راوندا بارتكاب جرائم حرب عبر استغلال الاطفال في الحرب الدائرة في البلاد، لا يبزر نشر صوراً لاطفال هذا المسؤول وتعريض حياتهم لخطر الانتقام.

المواقف الحساسة:

كذلك يجب على الصحفي أن يبذل عناية فائقة عند الكتابة عن مواقف حساسة في حياة الناس مثل حالة الحزن نتيجة الوفاة أو في حالة المآسي والكوارث، حتى يجنبهم أي ضرر قد يزيد من معاناتهم.

ومن الضروري اتخاذ الحيطة والحذر عند تغطية الاعتداءات الجنسية والمبالغة في الحذر إذا كان موضع الاعتداء امرأة أو طفل، خصوصاً وان هذه القضايا تتصف بنوع من الاثارة التي قد تغري بعض الصحفيين في الكتابة عنها تحت مبرر انها تزيد من حجم المبيعات، و لا يجوز تجاهلها.

مثال (3)

تكرر استخدام وسائل الاعلام، غير مرة، صوراً لأطفال من اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري وهم منشغلون في الاستحمام من صنابير مياه في العراء وهم مشكوفو الجسد. هذا الامر قد يتسبب بالحرج لاسرة هذه الطفل الذي لا يدرك حساسية الموقف.

يستطيع الصحفي أن يسلط الضوء على هذه القضايا من خلال ذكر الاثار التي ترتبت على معاناة الاطفال وأسره في الحياة الجديدة في الخيم، او كما في حالة الاعتداء الجنسي، يذكر الصحفي الاثار سواء على الافراد او المجتمع من خلال الضحية وخبراء، وتحذير المجتمع من مخاطرها، لا ان يذكر بالتفاصيل عملية الاتصال الجسدي التي تخالف الذوق العام في المجتمع الذي تسوده قيما وعادات تتنافى مع نشر هكذا تفاصيل.

طرق الحصول على المعلومات:

في سعي الصحفي الحثيث نحو الموازنة بين حق الناس في احترام خصوصيتهم، وحقهم في المعرفة، يجب على الصحفيين أن يكونوا واضحين في بواعثهم للكتابة وأنهم يكتبون للمصلحة العامة وان لا أغراض شخصية لهم في انتهاك الخصوصية. لكن في غمرة ذلك يظهر جدال حول طرق الحصول على المعلومات التي قد تتسبب في استغلال المصدر وانتهاك خصوصيته. من هذه الطرق التي قد يلجأ الصحفي لاستخدامها في حالة رصد تجاوزات حقوق الانسان :

- استخدام كاميرا خفية. كما في حالة تحقيق الصحفية حنان خندقجي التي رصدت بكاميرا انتهاكات جسدية ولفظية من ضرب، شتائم، إساءة وإهمال بحق عدد من الطلاب، ذوي الإعاقة في مراكز لإيوانهم. أثارت ردود فعل واسعة ودعوات لمعاقبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات. ويضاف لهذه الطرق اللجوء أحيانا :
- استخدام كاميرا الهاتف. كما في المظاهرات والمسيرات.
- أو استخدام راديو بشكل سري.
- انتحال الشخصية. كما في حالة التحقيق حول الاجهاض الذي نشرته صحيفة الغد اليومية، لجأت فيه إلى انتحال صفة سيدة ترغب في الاجهاض لأنها حملت سفاحا. وكشفت في تحقيقها عن اتفاق مع الطبيب، لم تكشف اسمه، على إجراء عملية الاجهاض لقاء مبلغ مالي 500 دينار..

ميرر الصحفي في اللجوء لهذه الطرق قد يكون قويا، لغاية فضح الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين وان طبيعة الموضوع تحتم اللجوء لهذه السرية كون المعلومات لا تتوفر إلا بهذه الطريقة.

من المبادئ والتي يجب أن يلتزم بها الصحفي أثناء تغطية قضايا حقوق الانسان في هذه الحالة :

- أن يكون قادرا على تبرير هذا القرار الذي يجب ان يكون لمصلحة عامة. ومن المبررات المقبولة : ان هناك دليل على وجود جريمة او مخالفة، او أن نجاح عملية جمع الادلة قائمة على هذا التسجيل .
- الحصول على موافقة رؤسائك، وإيضاح أسباب اللجوء لهذه الوسيلة وماهي المصلحة العامة، واثبات انها الوسيلة الوحيدة للحصول على المعلومات، فضلا عن بيان حول السجلات او المعلومات التي أخذت من الموقع، وما هي المعلومات التي سبصار إلى بثها .
- الحصول على استشارة قانونية لتجنب الملاحقة القانونية، وفي هذ الصدد على الصحفيين أن يراعوا التشريع الاردني فميثاق الشرف الصحفي لا يبرر هذه الحالة إلا في حالة أن يكون الأمر ملحا وضروريا وللصالح العام فقط أو اذا كان لا يمكن الحصول على المادة الصحفية بأي طريق أخرى سواها. فرسالة الصحافة -حسب المادة (12) من الميثاق (مقدسة ، لا تخضع للانتهازية أو الاستغلال الشخصي أو الافتراء أو التشهير المتعمد أو الوشاية أو التهم الجرافية التي لاتستند الى دليل أو تلفيق أقوال ونسبها الى الغير).

الصور النمطية السلبية :

الجزء الثاني من مبدأ التقليل من الضرر أثناء تغطية قضايا حقوق الانسان. هو تجنب الصور النمطية التي تركز فروقات في المجتمع بين الجماعات، يبنى عليها، ربما، عدم مساواة في الحقوق أو الخدمات أو حتى التنمية وعواندها التي قد تتسبب في ايجاد مجتمعات او جماعات مهمشة داخل المجتمع الواحد.

فماهي الصورة النمطية السلبية؟

هي (عملية متكررة ينتج عنها وصم الافراد بلامح وصفات تعمم على الجماعات التي ينتمي إليها الافراد في المجتمع الواحد بحيث تصبح وسيلة لتمييزهم بها وتحديد كيفية التعامل معهم، وتكون مرتبطة بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الجنس. وتصبح مضرة عندما تلصق بهذه الجماعات صفات سلبية أو غير مرغوبة).

مثال (4)

كرست وسائل الاعلام مع مرور الوقت صورة نمطية سلبية حول فئات اللاجئين السوريين، ابرز ملامحها ربط قدوم هذه الفئات بارتفاع نسبة الجرائم في المجتمع، او ان هؤلاء اللاجئين "يزاحمون" "يغتصبون" "لقمة عيش الاردنيين.

أبرز آثار هذه الصورة السلبية انها قد تتسبب مع مرور الوقت في ظهور ممارسات إقصائية في المجتمع بحق هذه الفئات رغم الالتزامات التي تقع على الدولة في ضرورة توفير المسكن والمأكل وفرص العمل لهذه الفئات وهذا ما أكدت عليه الشريعة الدولية. وتزداد خطورة الصور النمطية في الكتابة الصحفية في التعامل معها كحقائق مسلم ها، قد يترتب عليها في حال عدم مقاومتها بناء أحكام وتشكيل مواقف ضد او مع الجماعة المنمطة في المجتمع.

على الصحفي تجنب تغذية مادته بالصور النمطية بشتى الوسائل حتى اللغة الاتهامية، وإطلاق الأوصاف على الافرد والجماعات، أو عند استخدام الصور، فهي طريقة كسولة وغير صحيحة في تعريف الناس، حتى لو كان التنبط صحيحا بالنسبة لغالبية الافراد في الجماعات فهناك أفراد قد لا ينطبق عليهم.

فالصور النمطية السلبية لا يقتصر تكريسها من خلال الكلمة فقط بل يمتد إلى الصورة التي يظهر أثرها السلبي أكثر على المرأة والطفل.

مثال (5)

تناقلت وسائل الاعلام رسما كاريكاتوريا أظهر المرأة بأنها جاهلة وعدوة نفسها ودلل على ذلك ببيروز ظاهرة ولع النساء العربيات، ومن بينهن الأردنيات، بأبطال المسلسلات التركية. الرسم ذاته دفع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية إلى توجيه كتاب لصحيفة يطالبها التدقيق بالمادة الصحفية قبل نشرها لما تحدثه من تأثير على الرأي العام.

لكن أكثر أشكال الخطورة تبرز في قضايا الاتجار بالبشر، التي يكون ضحاياها من الاطفال والنساء، والتي تصور الضحية، كجاني وليس ضحية للاكراه أو الخداع، وينتج ذلك عن طريق إغفال المعلومات التي تكشف الوسيلة التي استخدمها التاجر "الجاني" لاكراه او خداع الضحية، أو عن طريق عدم إظهار حجم الضرر المترتب على هذه الجرائم .

على الصحفي تجنب تضارب المصالح :

هذا المبدأ الثاني من مباديء تغطية قضايا حقوق الانسان، ويرتبط مباشرة بالصدق التي يجب أن يكون عليها الصحفي. ويتمثل في تعارض المصالح الشخصية أو المالية لشخص ما مع مهام وظيفته كصحفي، وهذا التضارب أمر وارد جدا لمن يعمل بمهنة الصحافة. وقد يكون هذا التضارب له علاقة بأحوال الصحفي المالية أو معتقداته الشخصية أو قناعاته السياسية أو التزاماته تجاه أسرته وأصدقائه ومصادره الاخبارية .

أبرز مساويء تضارب المصالح انه قد يعرض للخطر قدرتك على العمل بالحياد التام والامانة اللذين يفترض ان تتحلى بهما كصحفي، ما قد ينشأ عنه تضليل للرأي العام حول قضية عبر تقديم الرواية من وجهة نظر او ميول الصحفي الذي يطغى ليس فقط على الموضوع ولكن حتى مكان نشره في الوسيلة الاعلامية وتوقيت نشره، متجاهلا الحقائق الكلية للموضوع.

مثال (6)

خلال الحرب على العراق وما قبلها عام 2003 كرست وسائل الاعلام الاميركية موضوعاتها للدفاع عن وجهة النظر الاميركية في تسويق مبررات الحرب، تحكمتها في ذلك مصالحها. فقدمت الحرب ومبرراتها من وجهة نظرها متجاهلة الآثار الدموية لهذه الحرب على العراقيين. عقب تلك الحرب كشف الصحفي البريطاني اليستر كامبل وهو في ذات الوقت كان مستشارا للاتصال والاستراتيجيات لرئيس الوزراء البريطاني توني لير في مذكراته كيف أنه تمكن من التأثير على الراي العام في بلاده التي دخلت الحرب مع الاميركيين تحت مبرر مزاعم وجود اسلحة دمار شامل حيث اتضح أن هذا الامر ليس صحيحا.

اما في حالة وسائل الاعلام الاردنية، برزت وخلال تغطية الاحتجاجات المطالبة في تسريع وتيرة الاصلاح ممارسات تجسد تضارب المصالح. فخلال تغطية الصحفيين للحركات والمسيرات في محافظات المملكة، لوحظ قيام بعض الصحفيين بالانخراط كناشطين في هذه الفعاليات يهتفون ويرفعون لافتات تطالب بالاصلاح وعدم رفع الاسعار. اعترف صحفي أنه عند احساسه بقرب الصدام مع رجال الامن كان يكف عن دوره كناشط ويرفع شارة الصحفي حتى يحمي نفسه.

طبعاً هذا التصرف له مساويء عديدة ابرزها انه قد يلحق الضرر بزملائه الصحفيين المتواجدين في ذات الموقع الذين جاؤوا لهدف واحد وهو التغطية الحيادية المتوازنة، لكن بمثل هذا التصرف قد يحول دون ذلك عن طريق منعهم من التغطية عبر مبررات قد يجدها رجل الامن متوفرة لمنع الصحفيين من التغطية او التعامل معهم كمتظاهري.

(أفضل وسيلة لمواجهة أي تضارب في المصالح هي في تفاديه كليا، ويأتي بعدها مباشرة -خاصة في أي حالة يعتقد فيها الصحفي بوجود تضارب في المصالح- الكشف عنه وذلك لرئيسه في العمل بل وللجمهور نفسه إذا تطلب الامر).⁶(15)

وفي هذا الصدد، على الصحفيين تجنب تأثير الدعاة او تأثير المعلن على مجريات التغطية الصحفية والنشر.

وفي هذا الصدد كشف تقرير مقياس الحريات الصحفية و الإعلامية في الاردن 2013 ، في إطار عرضه لمؤشرات لها علاقة بحرية الصحف والمؤسسات الإعلامية ضمن الفئة الخاصة بالرؤساء والمدراء، عن تكرار ضغوط الاعلان (37) مرة خلال عام 2013. (18)⁷. وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الحريات الصحفية والإعلامية في الأردن تبقى في إطار الحرية النسبية لكنه تراجع أكثر من سبع درجات عن نتائج الحريات لعام 2012.

ويعاقب قانون المطبوعات والنشر في إطار عرضه لأداب مهنة الصحافة في المادة (7د) ضرورة ان يمتنع الصحفي عن (جلب الاعلانات او الحصول عليها)، في حين يشدد ميثاق الشرف الصحفي في المادة(12) على ضرورة (عدم قبول أي هبات أو تبرعات مالية أو عينية أو مساعدات أخرى مهما كان نوعها أو صورتها).

مراعاة الاطراف في القصة الصحفية بشكل متوازن ومنصف:

إن اكثر ما يميز تغطية قضايا حقوق الانسان انها تتناول موضوعات ذات طابع جدلي، يعكس مواقف متباينة من القضية موضوع القصة الصحفية. على الصحفي في هذه الحالة أن يدرك أن مهمته تتمثل في عرض الحقائق المثبتة والمعزوة لمصادرها بشكل يؤكد وقوفه على مسافة واحدة من أطراف الموضوع، أي عرض الجدل أو الاختلافات من قضية عامة بتجرد، لا التلاعب لأغراض شخصية في هذا الجدل ونتائجه. لذلك تبرز قيمة العدالة والانصاف في ضمان موضوعية الصحفي وتجرده في العرض والنشر، و تجنب الانحياز، ومعاملة الاطراف بتوازن في القصة عبر اتاحة مساحات متساوية لهم.

مثال (7)

في حالة منح أبناء الاردنيات المتزوجات من غير أردنيين حقوقاً متساوية بالاردنيين، برز جدال بين موقف رافض لذلك خشية توطين الفلسطينيين، وموقف مؤيد منحهم هذه الحقوق من منطلق ومراعي لحقوق الانسان. برز خلال تغطية وسائل إعلام لهذه القضية انها كثيراً ما كانت تتناول موقفاً وتجاهل الآخر، دون ان تعرض للموضوع شكل متوازن ومنصف.

من ضرورات تقدير هذا المبدأ من قبل الصحفيين لدى تغطية قضايا حقوق الانسان، التفريق بين مفهومي الموضوعية الذي يعني أن لا تقحم حكمك الشخصي أو موقفك في المادة الصحفية. او من الاطراف في القصة من ناحية العرض والنشر. والنزاهة التي تعني عرض جميع المواقف بشكل متوازن في المساحات والحجج. وتوفر هذين الشرطين يرتب انتاج مادة صحفية منصفة بحق الاطراف في القصة.

وتبرز قيمة هذه المبدأ في تغطية قضايا حقوق الانسان بشكل يوجب على صحفيي حقوق الانسان مراعاته من خلال استعراض قانون المطبوعات والنشر الذي أكد في المادة (7ج) ضرورة التزام الصحفي بـ(التوازن والموضوعية والنزاهة في عرض المادة الصحفية).

كما كرسته قرارات المحاكم، ففي القضية رقم (2001\2871) الصادر في 1003\3\31، محكمة بداية جزاء عمان غير منشور، استئناف عمان، 2004\382، الصادر بتاريخ 2004\4\14، إذ ذهب إلى انه (... وحتى تقوم جريمة مخالفة المادة 7 لا بد من توافر ركنيها المادي والمعنوي، ويتمثل الركن المادي لها بنشر ما يشكل عدم توازن وموضوعية ونزاهة في عرض المادة الصحفية، وأن الركن المعنوي فيتمثل في ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها بحيث يتعين ان يعلم مرتكبها بان ما ينشره لا يحترم الحريات العامة للآخرين ولا يحفظ حقوقهم ويمس حرمة حياتهم الخاصة وأنه يشكل عدم توازن وموضوعية ونزاهة في عرض تلك المادة الصحفية ومع ذلك تتجه إرادته إلى نشره...)⁸ (22)

ولان طبيعة موضوعات حقوق الانسان تتضمن جدالا، تبرز فائدة تحديد القيمة الخبرية للموضوع محل التغطية لقضايا حقوق الانسان . التي لا يقتصر فهمها على تحديد ما هي المعلومات التي تنشر ولكن أيضا أين تنشر - على سبيل المثال في الصحافة الورقية على الصفحة الاولى او الصفحات الداخلية- وفي النشرة التلفزيونية هل تنصدر أم تتأخر في النشرة، بل تبرز أهمية تحديد القيمة الخبرية في تحديد بناء المادة الصحفية بالنسبة للقصة الصحفية من مقدمة وجسم وخاتمة، حيث تنوزع المعلومات حسب الأهمية -أي حسب القيمة الخبرية.

يلاحظ ان اي موضوع من موضوعات حقوق الانسان ضمن التصنيفات السابقة ذو قيمة خبرية بالضرورة وذلك بسبب طبيعة الجدل الذي تثيره قضايا مثل حقوق اللاجئين والاقليات والفئات المهمشة والضعيفة والاكثر حاجة للحماية.

ويدلل على من خلال دراسة (انتهاكات حقوق الإنسان في وسائل الإعلام الأردنية) التي أعدها معهد الاعلام الأردني عن الفترة 5 كانون الأول 2013، و5 كانون الثاني 2014 التي كشفت عن رصد 1887 مادة صحفية تضمنت إشارة صريحة لانتهاك، بمعدل نشر يومي 67 مادة في صحف يومية ومواقع اليكترونية. حيث تفوقت الصحافة المطبوعة على الإلكترونية، من الناحية الكمية، إذ نشرت 1294 مادة صحفية، بنسبة 69% من مجمل التغطية الإعلامية عن الشهر، وبمعدل نشر يومي 46 مادة، مقابل 593 مادة صحفية، للصحافة الإلكترونية، نسبتها 31% من التغطية، وبمعدل نشر يومي 21 مادة .

فما هي القيمة الخبرية؟ وما هي المعايير التي تتبع لتحديدها في المعلومات؟

تعرف القمة الخبرية أنها عبارة عن مجموعة من القيم للحكم على أهمية الموضوع والمعلومات التي يجمعها الصحفي أثناء رصده واستقصائه للانتهاك. وفي مجال عمل صحفيي حقوق الانسان تتركز في ثلاثة قيم:

النتائج او التداعيات، والأنسنة او العنصر الانساني، و الصراع أو الجدل .

نعرض للمثال التالي الذي سنسقط عليه هذه القيم لتحديد الفروقات بينها:

مثال (8)

فالمعلومات التي تفيد أن مجلس النواب الاردني يتجه لإقرار قانون جديد للأحداث يخفض فيه سن المساءلة القانونية من 18 سنة إلى سبع سنوات. يجعل من هذه المعلومات مهمة، كونها تمس حياة فئة محمية وذات طابع حساس في المجتمع هي الاطفال، لكنه في ذات الوقت سيثير جدالا بين مؤيد ورافض للقانون في داخل المجتمع الأردني، يجعل الصحفي يتقرب أي تطورات على صعيد هذا القانون وردود الافعال حياله.

بتطبيق القيم السابقة، يتضح التالي:

النتائج او التداعيات: (Consequences)

تعني أولا أن المعلومات المنوي نشرها لها آثار على الناس بشكل فوري أو في المستقبل القريب، ويهم الناس أن يعرفوا عنها ليتخذوا الموقف المناسب حيالها خصوصا إذا كانت تمس أرزاقهم، وصحتهم، ومستقبلهم.

وفي حالة رفع سن المساءلة القانونية للأحداث يتضح ان الآثار قد تمس الاطفال واسرهم ويستوجب على الدولة، مثلا، ضمان إيجاد أماكن لتوقيفهم وحبسهم بعيدا عن أرباب السوابق الخطرين ومن هم بالغين.

الأنسنة أو الاهتمام الانساني:(Human Interest)

تعتبر المعلومات ذات الاهتمام الانساني مهمة ، إما لأنها قد تثير الانجذاب العاطفي لدى الاخرين من غضب، أو خوف، أو سعادة، أو إعجاب، أو لأن السلوك الانساني قد يكون غريبا في مواقف انسانية معينة. مثلا أن ينقذ لص طفلا أثناء سرقة

منزل والدي الطفل الذي تشتعل فيه النار، ما يتسبب بإلقاء القبض عليه. الامر الذي قد يثير الاعجاب بهذا اللص، أو السخرية منه، فضلا عن غرابة تصرفه التي تثير الاهتمام .

في حالة المثال السابق تعتبر فئة الاطفال من الفئات ذات حساسية مفرطة كونها ضعيفة وتحتاج للحماية ويجب مراعاة هذه الحساسية.

الصراع أو الجدل: (conflict)

الاحداث التي قد تثير الجدل بين الجمهور المتلقي تتمتع بقيمة خبرية مرتفعة، خصوصا لارتباط هذه الاحداث بحياة الناس بالدرجة الاولى ما يشعل نقاشا عاما واختلافا في المواقف بين مؤيد ورافض. فمثلا (تكشف معلومات أن تاجر أعضاء بشرية أكد أن ضحاياه بلغوا المئات في مختلف محافظات الأردن، وأنهم هم من يعرضون أنفسهم عليه ولا يجد عناء في البحث عنهم، بل إن التاجر فخور بنفسه ومهارته في تلك التجارة "المحرمة"، مؤكداً أن ما يفعله لا يدعو أن يكون انتقاماً من المجتمع ومن نفسه هو شخصياً، لأنه سمح لنفسه أن يقع ضحية لتاجر بعد أن باع كليته). هذه المعلومات حتما ستكون مهمة وذات قيمة خبرية لأنها ستثير جدالا في المجتمع واختلافا في المواقف بين من يطالب بعقوبات مشددة بحق تجار الاعضاء البشرية، وبين متعاطف مع هذا التاجر الذي هو نفسه ضحية الاتجار مطالبا بإخضاعه للعلاج .

وفي مثال رفع سن المساءلة القانونية بحق الاحداث، برز جدال بين مؤيد يقول بضروراته لارتفاع نسبة الجريمة، ورافض كونه يشكل انتهاكا لحقوق الاطفال.

3-6 قواعد جمع المعلومات في قضايا حقوق الانسان:

كما قلنا سابقا تفرض طبيعة تغطية قضايا حقوق الانسان حساسية على الصحفي كونها تتناول موضوعات جدلية في المجتمع وتلامس بعض التابوهات المتكرسة في ثقافة الناس. لذلك تتسحب هذه الحساسية على المعلومات في حجم المعروض منها وإغفال لأطراف ف الموضوع، وكيفية عرضها في مصادر اغلبها يكون مجهولا إذا كانت القضية موضوع القصة ذات حساسية وطابع وطني.

وسائل الاعلام الاردنية تجسد هذه الحساسية، إذ تظهر الفروقات بين الموضوعات المحلية والعربية او الدولية في مجال حقوق الانسان، فتفرد الصحف اليومية مساحات لتقارير دولية تتحدث عن انتهاكات حقوق الانسان في فلسطين من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي، في حين تقتصر على الخبر الرسمي الصادر عن وزارة التنمية الاجتماعية عند الحديث عن تعرض أطفال معاقين للاعتداء من قبل المشرفين وتشكيل لجان للتحقيق في هذه الانتهاكات، وفي معظمها تكون هذه المعلومات معزوة لمصادر مجهولة مثل (مصدر فضل عدم ذكر اسمه)، أو تكتفي بعض وسائل الاعلام في عرض سطحي لمشكلات "عمال أجانب" في مدينة الحسن الصناعية، رغم الانتهاكات المتمثلة في تدني الاجور وساعات العمل " الطويلة" مفردة مساحة لدحض "المصدر المسؤول" هذه الانتهاكات.

هذا الاختلال في تناول وسائل الاعلام الاردنية لقضايا حقوق الانسان، يتجسد أكثر في القضايا ذات الطابع السياسي، مثل منح أبناء الاردنيات المتزوجات من غير أردنيين حقوقا مساوية لحقوق الاديبيين، إذ تكتفي في معظم وسائل الاعلام بنشر الخبر الرسمي الصادر عن الحكومة والذي يؤكد "منح هذه الفئة حقوقا مدنية".

قضايا حقوق الانسان ذات خاصيتين: إنسانية كونها تتعلق بانتهاكات تلامس الجماعات المهمشة والضعيفة كالأطفال والنساء وكبار السن او المهمشين، واستقصائية تتعلق بأسلوب البحث والرصد كشافا للمستور لايقاف الانتهاك.

لذلك تبرز قيمة المصادر في القصة الصحفية ومحلها رصد انتهاك لحقوق الانسان في ثلاثة نواحي:

- 1- في تدعيم وتأكيده المعلومات
- 2- في إضافة الصوت إلى القصة
- 3- في الوضوح. فلا قصة بدون مصادر.

ولهذا يتحتم على الصحفي ان يتبع قواعد محدد في جمع المعلومات في موضوعات حقوق الانسان وصولا إلى العرض الدقيق والحقيقي للقضية بشكل متوازن وموضوعي، أبرزها:

■ الصدقية:

جوهر الكتابة عن انتهاكات حقوق الانسان في مجتمع من المجتمعات هو تسليط الضوء على هذا الأنتهاك لغايات إيقافه ، وتطويق أثاره ومراقبة وفاء السلطة بالتزاماتها وضمن الحماية والاحترام ، ولا يكون ذلك إلا بضمان الصدقية في نقل المعلومات وعزوها إلى مصادرها دون تحريف أو تزوير.

كذلك في نقل الوقائع دون تضخيم أو مبالغة من جهة، ودون تمويه للمشكلات وكأنها محدودة الأثر.

■ التصرف باستقلالية:

ينبغي على الصحفيين العمل باستقلالية، وأن يتحرروا من أي التزام لأي مصلحة غير مصلحة المجتمع وحقه في معرفة الحقيقة. فالصحفي لا يدين بولائه لا لحزب سياسي، ولا لمصدر، ولا مصلحة تجارية أو غير تجارية ، ولا قضية محددة مهما كانت تستحق الولاء.

وفي هذا الصدد يحذر الصحفي ديفيد راندال كبير محرري الاخبار في الاندبندت من "الدعاية الخفية" حيث يحصل الصحفيون او صحفهم على المال مقابل نشر كتابات تروج لشركات او أشخاص او جهات مانحة ، لما لها من أضرار تمثل في : أولا نقض العقد الاساسي مع القراء ونشر قصص بدافع المال، وثانيا الاضرار بالثقة التي يجب ان توجد بين القراء والصحف، وثالثا تدفع الممارسة المحررين إلى التشكيك بامانة صحيفتهم ونزاهة مراسليهم والاشتباه بتلقيهم رشوى للكتابة. بينما يجب ان تكون تقاريرهم وتحقيقاتهم وقصصهم أمينة ونزيهة. والاحظر كما يقول- راندال- ان "الممارسة ترسخ الظن بأن الصحفيين الذين يلجأون إليها على استعداد لتأجير أقلامهم وعقولهم مقابل المال".⁹(14)

ولضمان استقلالية الصحفي عليه ان لا يسمح للدعاية بممارسة التأثير، المباشر او غير المباشر، في مضمون وتوجه الصحيفة. فقد يحاول المعلنون استخدام ثقلهم التجاري للتمتر عليها وترهيبها، لكن يجب مقاومة هذا الضغط دائما وأبدا.

ومن الامثلة عن تأثير الاعلان على النشر في مجال حقوق الانسان، يكشف تقرير مقياس الحريات الصحفية و الاعلامية في الاردن 2013 ، في إطار عرضه لمؤشرات لها علاقة بحرية الصحف والمؤسسات الإعلامية ضمن الفئة الخاصة بالرؤساء والمدراء، عن تكرر ضغوط الاعلان (37) مرة خلال عام 2013.¹⁰(18)

ويعاقب قانون المطبوعات والنشر في إطار عرضه لأداب مهنة الصحافة في المادة (7د) ضرورة ان يتمتع الصحفي عن (جلب الاعلانات او الحصول عليها)، في حين يشدد ميثاق الشرف الصحفي في المادة(12) على ضرورة (عدم قبول أي هبات أو تبرعات مالية أو عينية أو مساعدات أخرى مهما كان نوعها أو صورتها).

وعلى الصحفي ان يتذكر دائما انه صحفي يتعامل مع الحقائق، لذلك عليه ان لا يلتزم باي اتفاق مع مصدر المعلومات، لقاء مال، فهذه مهمة رؤساء التحرير ليقرروا حيالها، خصوصا وان ضررها كبير، فهذا النوع من المصادر كثيرا ما لا يتمتع بالمصداقية ويعلم ان قوة القصة تتناسب طرديا مع الاجر، لذلك كثيرا ما يعمدون إلى التلفيق.¹¹(16) هذا ويمنع ميثاق الشرف الصحفي (الدفع أو العرض بالدفع لمصادر المعلومات مهما كان نوعها سواء مباشرة أو من خلال وسطاء).

■ المصادر معلومة :

كثيرا ما يجد الصحفيون أنفسهم مضطرون لإخفاء اسم المصدر في تقرير صحفي حول انتهاك من انتهاكات حقوق الانسان، لحساسية الموضوع والخشية من تبعات النشر على المصدر . لكن المشكلة تبرز عندما يلحظ المراقب طغيان هذا التجهيل- من مجهولة- للمصادر بشكل مفرط.

في تحقيق استقصائي أجرته الجزيرة نت عن قصص ميدانية ليمينيين ضحايا باعوا كلامهم في مصر مقابل 5 آلاف دولار فقط. لجأ الصحفي إلى استخدام أسماء وهمية لمصادره واغلبها ضحايا مثل، (جرح الزمن)، و(الجريح). لكنه بين للمتلقى لماذا لجأ لهذه الطريقة خوفا من استدلال " العصابة على الضحية " .

من متطلبات التعامل مع المصادر في الكتابة بشكل عام انها يجب ان تكون معلومة لا مجهولة، لكنها ولحساسية الموضوع في مجال حقوق الانسان قد تضطر الصحفي لإخفاء اسم المصدر، على على غرار ما نقرأ في وسائل الاعلام الاردنية أحيانا (مصدر فضل عدم ذكر اسمه)، أو (مصدر رفض ذكر اسمه)، أو باستخدام الأحرف الأولى من اسمه مثل (ع. و). كل هذه المصادر المجهولة تقلل من صدقية المعلومات وقد تعرض صاحبها للمساءلة القانونية أو تضعف من موقفه القانوني في إثبات نسبة المعلومات إلى أصحابها ومن ثم إثبات حسن النية في النشر.

حتى ان السرية قد تختلف حسب الوسيلة الاعلامية، ففي التلفزيون يلجأ الصحفيون أحيانا لها باستخدام تقنيتين :

- تمويه وإخفاء صوت ووجه الشخص. ويمكن القيام بذلك من خلال تصوير المقابلة من خلف رأس الشخص، أو تصوير مقابلة بطريقة "السيلوبت" (التصوير في إضاءة تجعل وجه الضحية في منطقة مظلمة)، أو إخفاء الوجه بالأشكال الهندسية مثل عدم توضيح ملامح الوجه أو تغطية الوجه بدائرة سوداء .
- أو عن طريق عكس ألوان الصورة (Pixelation) وهذا يتسم بالخطورة لأنه من الممكن عكس الصورة والتعرف على الضحية. وينبغي أن تكون اللقطات للضحية من الخلف، وتكون لقطات واسعة بما يكفي لعدم التعرف على تفاصيل جسم الضحية. كما يجب عدم ارتداء ملابس قد تكون مميزة للضحية بحيث يمكن للأشخاص المحيطين بالضحية التعرف عليها .

قبل كل شيء، اعلم تماما ان ميثاق الشرف الصحفي يلزم الصحفيين في المادة (9) ات ب(ممارسة أقصى درجات الموضوعية في " عزو" المواد التي تنشرها الصحف الى مصادرها وأن يذكروا مصدر كل مادة صحفية أو نص يتم نشره . وعليهم أن يراعوا عدم " العزو " الى مصادر مجهولة ، الا اذا حقق هدفا وصالحا عاما ، أو استحالة الحصول على المعلومات بغير هذه الوسيلة).

لكن قد تظهر حالات قد يضطر الصحفي للحفاظ على سرية المصدر، من هذه الحالات التي قد يضطر الصحفي للجوء إلى السرية :

- إذا كان ذلك يهدد سلامة المصدر. أو إذا كان هناك أي خطر للانتقام.
- إذا كان ذلك يسبب الحرج للمصدر. وقد يكون ذلك أقل وضوحا من مسألة السلامة. ومع ذلك، ففي حالات الإتجار بالجنس، من الأفضل إخفاء هوية المصدر او الضحية لتجنب وصم الضحية أو عائلتها بالعار.
- إذا كانت هناك أسباب قانونية لإخفاء الهوية. وينطبق ذلك عادة على ضحايا الاغتصاب أو القاصرين المتورطين في الاستغلال الجنسي.

المحاكم :

وفي إطار الحديث عن المصادر، يبرز تحد أمام الصحفيين في كيفية تغطية قضايا المحاكم. هذا التحدي ناتج عن محدودية المعرفة بالنظام القضائي المتبع لدى تغطية قضايا المحاكم، الذي يضع قيودا كثيرة على حرية التعبير. ما يتسبب في كثير من الأحيان في ملاحظات قانونية للصحفيين نتيجة عدم الإلمام بمراحل التقاضي وأوقات المنع من النشر- مثلا- كما ان الصحفي قد يفوت على نفسه فرصة الحصول على معلومات من مصادر متوفرة في القضية لا ان يقتصر الامر فقط على مصدر واحد تزخر به اخبار المحاكم- اعتدنا عليه- وهو (مصدر قضائي فضل عدم ذكر اسمه).

ومن ابرز القيود التي تحكم عمل الصحفي في تغطية قضايا المحاكم قاعدة قانونية مهمة تتمثل في سرية التحقيق وعلانية المحاكمة إلا إذا أجازت النيابة النشر في الحالة الاولى أو منعت المحكمة نشر وقائع الجلسات بالنسبة للحالة الثانية. وهذا ما نص عليه قانون المطبوعات والنشر (2)¹² كما ان قانون العقوبات جرم كل من ينشر وثيقة من وثائق التحقيق قبل تلاوتها في جلسة علنية، أو محاكمات الجلسات السرية، أو المحاكمات في دعوى السب، أو اي محاكمة منعت المحكمة نشرها(3)¹³. في حين وسع قانون انتهاك حرمة المحاكم دائرة التجريم ليشمل الدعاوى الحقوقية بالإضافة للدعاوى الجزائية مع اشتراط السرية، وشمل بالمنع من النشر الدعاوى التي تقع بواسطة الصحف أو دعاوى الذم والقدح، كما ان المشرع عاقب على تحريف وقائع الجلسات العلنية ونشر وقائع الجلسات السرية(4)¹⁴.

وفي تغطية قضايا المحاكم، يغفل جانب مهم أكدت عليه الشريعة الدولية من ضرورة التركيز على مدى تلبية المحاكمة لشروط المحاكمة العادلة. فمن الممارسة لا يذكر في التغطية الصحفية أو يذكر بطريقة موجزة غير معمقة عن تكليف محام للدفاع عن المتهم أو الظنين في القضية دون ذكر الاسباب -حتى- وذلك نابع من جهل بقانون حقوق الانسان وشروط المحاكمة العادلة التي تعد التزاما على الدولة، كذلك نتيجة الجهل بإجراءات التقاضي المتبعة في النظام القضائي الاردني.

إن من الامور التي لا يدركها الصحفيون أنهم أثناء تحريهم وتفصيلهم عن الحقائق أنهم لا يتسببون بضرر للآخرين، فمهمتهم ان يخبروا الناس بالحقائق حتى يتخذوا قرارات واعية تهمهم، لذلك يجب ان لا يتصور الصحفي انه اثناء تغطية قضايا المحاكم ان الشخص موضوع الجريمة قد تنازل عن حقه في الخصوصية وصار مسموحا له أن يعرض هذه الجريمة بشكل يتناول حتى الحياة الخاصة لذلك الشخص لاضرار قد تتعرض لها أسرة ذلك الشخص أو أصدقائه.

وهذا هو المبرر الذي نص عليه القانوني الاردني في منع النشر في قضايا محددة مثل قضايا الاحداث او السب.

في هذا الصدد نفرد بعض المصطلحات القانونية ذات العلاقة في إجراءات التقاضي في قانون أصول المحاكمات الجزائية تعين الصحفيين الذين يتولون تغطية قضايا المحاكم حتى يتجنبوا الوقوع في الخطأ:

■ قضائية العقوبة :

لا يجوز أن تصدر عقوبة إلا بحكم قضائي حتى لو مسك المجرم متلبساً بجريمته أو اعترف اعترافاً صريحاً أو غيرها فلا بد من صدور حكم قضائي.

■ مراحل إجراءات تحريك دعوى الأصول الجزائية:

-الاستقصاء والاستدلال : عن طريق الضابطة العدلية وهذه المرحلة لا تعتبر جزءاً من الدعوى الجزائية

- التحقيق الابتدائي وتقوم به النيابة العامة

- مرحلة المحاكمة : المحكمة وتكون على درجتين : الأولى: المحاكم الصلحية و المحاكم البدائية و محكمة الجنايات الكبرى وهذه كلها كدرجة من درجات التقاضي، وهناك الدرجة الثانية محكمة الاستئناف، واخيراً توجد محكمة التمييز أو محكمة النقض حسب التسمية في بعض الأنظمة القضائية من المفروض ان تكون محكمة قانون تراقب صحة التطبيقات القانونية في الحكم الذي يعرض عليها.

المبادئ التي تحكم قانون أصول المحاكمات الجزائية:

1.قانونية الإجراءات : كل إجراء يتخذ لا بد أن يكون موافقاً للنصوص القانونية حتى وان أدى ذلك إلى تأخير العدالة (الوصول إلى الحقيقة) فلا يجوز اللجوء في الحصول على اعتراف المتهم إلى أساليب تنافي الإنسانية والأداب كما في استخدام العنف للحصول على المعلومات والاعترافات

ملاحظة :أي اتخاذ لإجراء مهما كان لا بد أن يكون منصوصاً عليه قانوناً وأي دليل استمد من إجراء خلاف ذلك يعتبر غير صحيح .

2.مبدأ الحيادة والاستقلال للقاضي: كل إجراء يتخذ لا بد أن يتخذه القاضي بمعزل عن أي تأثير خارجي (قانون استقلال القضاء) فلا سلطة عليه، وله الاستقلال بما يمليه عليه الضمير.

ومن المصطلحات التي يجب ان يراعي الصحفي الفروق بينها:

- المتهم:

هو الشخص الذي ينسب إليه جرماً جنائياً، ويصدر النائب العام بحقه قرار اتهام بناءً على قرار ظن يُرفع إليه من قبل المدعي العام، وتتم محاكمته أمام المحكمة المختصة للفصل في أمره، وإصدار الحكم ببراءته، أو بتوجيه العقوبة المناسبة بحقه في حال ثبوت ارتكابه للجناية المنسوبة إليه.

- الظنين:

هو الشخص الذي ينسب إليه جرم جنحوي، ويصدر المدعي العام بحقه قرار ظن، وتتم محاكمته أمام المحكمة المختصة للفصل في أمره، وإصدار الحكم ببراءته، أو بتوجيه العقوبة المناسبة بحقه في حال ثبوت ارتكابه للجناية المنسوبة إليه.

- الشاهد:

هو ذلك الشخص الذي يتم استدعاؤه رسمياً للمثول أمام المحكمة بناءً على طلب أحد أطراف دعوى قضائية للاستماع إلى أقواله فيما لديه من معلومات حول وقائع وأحوال هذه القضية المنظورة.

منهجيات كتابة تقارير حقوق الانسان:

تقصي انتهاكات حقوق الانسان من خلال وسائل الاعلام تتطلب بحثا وتقصيا يرصد الأسباب والآثار وراء هذه الانتهاكات، أي كتابة متعمقة تحاول تفسير الظواهر المجتمعية، وأثارها، والحلول الممكنة لتطبيق هذه الانتهاكات، وهذا يستدعي البحث في أدوار الاطراف الفاعلة في القصة الصحفية و المسؤوليات.

سنناول في هذا المبحث منهجيتين : منهجية (JHR) لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان وكتابتها وفق أسلوب (P.A.N.E.L.)، ومنهجية الفرضية، والفروقات بينهما.

منهجية (JHR):

طورت منظمة صحفيون من أجل صحافة حقوق الانسان (Journalists for Human Rights) منهجا لكيفية تقصي وعرض انتهاكات حقوق الانسان في الاعلام. وهو مكون من خمس مراحل تعتمد على تحليل الأسباب للانتهاكات، وفق معادلة تشترط إشراك جميع الاطراف في القصة الصحفية، بطريقة متوازنة وموضوعية، وتجسد جانب حقوق الانسان، مع ضمان المتابعة أو (التغذية الراجعة) لما بعد نشر القصة الصحفية.

يلاحظ ان هذه المنهجية لا تنطبق على الخبر الصحفي، لبساطته وخلوه من العمق المطلوب في القصة الصحفية بأنواعها ك(التقرير، والتحقيق الاستقصائي، والقصة الانسانية(Feature)، والريبورتاج).

تعتمد هذه المنهجية على مراقبة الأحداث ومراقبة تطورها ومحاولة تفسيرها وتوضيحها. فالأحداث تبدأ بسيطة بحقيقة واحدة او اثنتين – على سبيل المثال - ثم تبدأ بالتطور إلى حقائق أكثر. هنا يظهر مقدار تميز الصحفي الذي يحاول أن يتناول الحدث من زاوية جديدة (Angle) ويحاول أن يكون سباقا في تسليط الضوء على كل ما هو جديد.

طبعا هذا الزاوية الجديدة تتمتع بقيمة خبرية للقصة التي تظل أحداثها في حالة حركة وتطور. ويعتمد هذا على الأسئلة الجوهرية التي يضعها الصحفي في محاولة لإزالة الالتباس والغموض من الأحداث أو محاولة ربط حلقات القصة وتفسيرها، وهذا يعتمد على المعلومات (الخلفيات) المتوفرة للصحفي عن حقوق الانسان بشكل عام، والموضوع الصحفي مدار البحث.

قد تقود الأجوبة على هذه الأسئلة إلى البدء بعملية بحث وتقص، قد تقود لسبر غور الكثير من الانتهاكات لحقوق الانسان، وقد تنتهي العملية التي بدأت بخبر صحفي إلى الشروع بتحقيق استقصائي مميز، فالأفكار لا تقف عن التطور، ولذلك تظل الأسئلة تطرق الابواب.

وللتوضيح، نضرب المثال التالي:

" تتداول وسائل الاعلام خبرا صحفيا عن تشكيل لجنة للتحقيق في ملابسات تعرض نزلاء من ذوي الاعاقة في مركز إيواء لاعتداءات بالضرب والشتم من قبل المشرفين عليهم".

يبدأ الصحفي بالتفكير بالاسئلة المساعدة على الخروج بـ(Angle) جديد، وهي على سبيل المثال:

- كم هي عدد الاعتداءات؟، وهل تكررت في مراكز إيواء أخرى؟
- لماذا يعتدي المشرفون على هؤلاء النزلاء؟.
- ما هي نتيجة التحقيق؟، وما هي العقوبات؟.
- هل هناك لجان تحقيق أخرى مشابهة؟، كيف يتم التعامل مع نتائجها؟.
- هل تكتفي وزارة التنمية الاجتماعية بتشكيل لجان تحقيق؟، أم انها تلجأ لإجراءات أخرى؟.
- هل هناك جهات أخرى تشترك في المسؤولية عن رعاية وحماية ذوي الاعاقة؟.
- أين يصنف في حقوق الانسان هذا الموضوع؟

تعتمد منهجية (JHR) على خمس خطوات:

الأولى- التحليل السببي :

على الصحفي تحديد الأسباب المختلفة المتعلقة بانتهاك حق من حقوق الإنسان أو عدم تحقيقه ،وهذا يتطلب : تحديد ما هو الحق؟، تحديد من هو صاحب الحق/الحقوق؟، وتحديد الاسباب المباشرة وغير المباشرة وراء هذا الانتهاك؟.

في المثال السابق:

- الحق: تمتع الأشخاص ذوي الاعاقة بحياة كريمة مستدامة وحمايتهم من الاستغلال والعنف، كما نص عليه الدستور المادة (7) ، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، وتمثل الجل الثاني من حقوق الانسان وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- صاحب الحق: الطلاب وهم أطفال نزلاء هذه المراكز.

-الأسباب:

- المباشرة: إهمال الاباء الذين يتركون ابناءهم في هذه المراكز دون سؤال عنهم، او انهم يخشون طرد أبنائهم من المركز في حال التقدم بشكوى. وعدم قدرة الأشخاص ذوي الاعاقة عن الدفاع عن انفسهم .غياب الرقابة والمساءلة بسبب تبادل الاتهام والمسؤولية بين الاطراف المسؤولة عن رعاية هؤلاء ومراقبة المراكز مثل وزارة التنمية الاجتماعية، والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص من ذوي الإعاقة.
- غير المباشرة: لا توجد في المجتمع ثقافة معمة لاحترام حقوق هذه الفئة التي ان وجدت قد تعتبر ترفا.

الثانية: تحليل الأدوار :

وتتمثل في تحديد الجهات المسؤولة ،سواء (حكومية، منظمات مجتمع مدني، أفراد)، والتزاماتها في الحماية اي منع الانتهاكات ، والاحترام أي الامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها حرمان ذوي الاعاقة من التمتع بالحياة اللائقة والوفاء بهذه الالتزامات.

في المثال:

الجهات المسؤولة ودورها في ضمان الاحترام والحماية والوفاء :

- وزارة التنمية الاجتماعية : تتولى الاشراف قانونيا على المراكز،بموجب بموجب نظام مراكز ومؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة، رقم 96 لسنة 2008، فنتولى رصد المخالفات وتوجيه الإنذارات والاحالة إلى إدارة حماية الأسرة للتحقيق.
- المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة فيتولى دعم ما يقارب 800 معوق، موزعين على 54 مركزا خاصا.
- المشرفون وأصحاب المراكز الخاصة.
- ذوو أصحاب الاعاقات واسرهم.
- محققون في لجان التحقيق المشكلة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية.
- الامن العام الذي يتولى التحقيق في الشكاوى حال وروودها.
- الاهم الحالات التي تم الاعتداء عليها، إن أمكن، بشرط وجود الجهة المشرفة عليه او موافقة من يمثله من أسرته.

يجب الانتباه إلى أن المرحتين السابقتين تتعلقان بعملية التخطيط للقصة الصحفية، لضمان فعالية أكبر في جمع البيانات والكتابة وهما المرحتان الثالثة والرابعة، وتتعلقان بإنتاج قصة وفق أسلوب (P.A.N.E.L.) الذي يتكون من:

المشاركة (PARTICIPATION) : تقديم أصوات جميع المشاركين في القصة.

المساءلة (ACCOUNTABILITY) : تحديد التزامات ومسؤوليات الجهات المسؤولة، عبر اقتاسات وشواهد تضمن في المادة الصحفية.

عدم التمييز (NON-DISCRIMINATION) : وهذا يتعلق بالجانب الاخلاقي في القصة، إذ لا يميز لا يميز الصحفيون عند إعداد أي قصة بالدرجة الاولى حول انتهاكات حقوق الانسان بين الاطراف الفاعلة في القصة والمصادر ، وينسحب هذا اللغة التي تراعي حساسية الموضوع فلا تتضمن أوصافا أو نبذة تعكس موقفا للكاتب من طرف في القصة.

التمكين (EMPOWERMENT) : الوصول إلى المتضررين لاسماع صوتهم.

العلاقة بحقوق الإنسان (LINKAGE TO HUMAN RIGHTS) : ربط الموضوع بحقوق الإنسان عبر الخبراء الذين يجب أن يسمع صوتهم في القصة.

طبعا توزع المحاور السابقة على أقسام القصة من (مقدمة وجسم وخاتمة) حسب الاهمية الخبرية للمعلومات.

الخطوة الخامسة: المتابعة

فكما قلنا أن الاحداث تظل في حالة مستمرة من الحركة، ليست مجرد أحداث تحدث لمرة واحدة، ولكن هي موضوعات جارية يمكنها أن تستمر لأسابيع أو حتى أشهر. يلتزم الصحفيون وفق هذه المنهجية في خلال متابعة أي تطورات بعد كتابة القصص الصحفية والتثبت من قيام الجهات المسؤولة على إزالة حالة الانتهاك او الاسباب التي تقف وراءه أو مساءلة وملاحقة المنتهكين- اي ضمان التغيير لما فيه مصلحة الناس.

في المثال السابق:

قد تترتب على نشر القصة الصحفية أو التحقيق، تشكيل لجنة على مستوى وطني من اطراف أصحاب العلاقة (وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الداخلية، المركز الوطني لحقوق الانسان، الطب الشرعي، منظمات مجتمع مدني، مركز حماية الاسرة)، للتحقيق في هذا التجاوز، ووضع اجراءات تحول دون تكراره.

في هذه الحالة على الصحفي متابعة هذه التطورات، عبر مقابلات تترجم إلى أخبار صحفية أو تقارير ...ألخ، لضمان الطرق دائما على الابواب لضمان التغيير في المجتمع.

منهجية الفرضية:

تتمثل هذه المنهجية في تحديد فكرة لموضوع تتحول إلى فرضية يضعها الصحفي، ويحاول من خلال البحث والاستقصاء إلى إثبات هذه الفرضية. لذلك تعتمد هذه المنهجية بالدرجة على التخطيط الجيد للصحفي والبحث الاقصائي عن المعلومات التي تثبت عناصر الفرضية.

تعتبر هذه المنهجية مناسبة لتغطية قضايا حقوق الانسان ذات البعد الاستقصائي، الذي يحاول الصحفي فضح المستور، كونها تضمن البحث المتعمق والموثوق لجوانب القصة، وتمثيل جميع الاطراف الفاعلة في الموضوع (محل الفرضية).

تتكون الفرضية من العناصر التالية:

فعل (حدث) + فاعل (مجهول) يحاول الصحفي إثبات مسؤوليته + علاقة سببية تربط الفاعل بالفعل، وتحديد شكل المسؤولية.

مثال :

تتوفر معلومات لدي الصحفي، من خلال مصدر، عن ضبط اشخاص في مخيمي البقعة والحسين أثناء محاولتهم الفرار من قبضة رجال الامن العام خلال حملة أمنية يحملون علامات في منطقة واحدة في أجسادهم، ليتضح انهم بكلية واحدة. هذه المعلومات تثير الفضول لدى الصحفي لتوسيع نطاق البحث لديه ومحاولة معرفة حقائق أكثر، فيبدأ بطرح أسئلة قد تقوده لزواية معالجة جديدة وقصة جديدة، مثل :

- هل ما حصل أمر طبيعي؟، ام انه ممنهج، اي هل تقف خلفه جريمة منظمة؟.
- ما هي هذه الجريمة؟، هل نحن أمام تجارة بالبشر؟ هل نحن أمام ضحايا باعوا كلابهم؟
- لماذا قاموا هذا الفعل؟، هل اكرهوا على ذلك؟ ما هو شكل الاكراه؟
- هل هناك عصابة تقف خلف الموضوع؟ هل هناك سماسرة؟ من هم؟ ما هي مواصفاتهم؟
- هل من الممكن الوصول إلى أفراد العصابة لمعرفة حقائق أكثر ربما عن وجود عصابات أخرى؟
- هل تعمل هذه العصابة او العصابات لمصلحتها، أم أن هناك جهات خارجية أي ان الجريمة "عبر وطنية"؟
- هل ما حصل طاريء على المجتمع أم أنه ظاهرة؟

يتوصل الصحفي خلال بحثه إلى الفرضية التالية:

(عصابة أفرادها أردنيون ذات امتدادات خارجية مصرية تكره ضحاياها الاردنيين على بيع الكلى لمرضى أثرياء في مصر مقابل مبالغ مالية، بوجود سماسرة محليين وعرب).

يبدأ الصحفي عملية البحث، وقبل ذلك يحدد من هم الاطراف في القصة ، لانه يدرك أن الموضوع ذو قيمة خبرية تتعلق بحياة الناس وصحتهم، وذو تبعات قد يترتب عليها جدالا في المجتمع حول جدوى الاجراءات لمقاومة هذا الانتهاك لحقوق الانسان، خصوصا حظر الاتجار بالبشر. ومن الاطراف الذي عليه أن يلتقيهم:

(الضحايا، ذووهم، جهات طبية اشرفت على العلاج، وزارة الداخلية، منظمات مجتمع مدني، السماسرة، أفراد من العصابة). سيلجا الصحفي خلال بحثه إلى التنقل بين الاردن ومصر في محاولة لمقابلة متورطين والجهات الامنية هناك وضحايا.

بعد الانتهاء من عملية جمع المعلومات التي قد تقود الصحفي إلى كشف المتورطين، يبدأ عملية الكتابة التي تضمن إشراك جميع الاطراف في القصة، وابرار جانب حقوق الانسان في اقصة من خلال خبراء في مجال حظر الاتجار بالبشر.

مصادر المعلومات في قضايا حقوق الانسان:

تاليا قائمة لمواقع أردنية وعربية وعالمية توفر معلومات حول حقوق الانسان والتي يسترشد فيها الصحفي خلال عمله:

الأردنية	
- اللجنة الملكية لحقوق الإنسان	
- إدارة حقوق الإنسان والأمن الإنساني في وزارة الخارجية	
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان- فرع الأردن	
- الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان	
- المركز الوطني لحقوق الإنسان	
- مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان	
- مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان	
- اتحاد المرأة الأردنية	
- جمعية حقوق الطفل الأردنية (حق)	
- مؤسسة (ميزان)مجموعة القانون من أجل حقوق الانسان	
- لجنة الحريات العامة التابعة لمجلس النقابات المهنية	

العربية	
المنظمة العربية لحقوق الانسان	http://www.aohr.net
لجنة حقوق الانسان العربية جامعة الدول العربية	

الدولية	
http://www.ohchr.org/AR/Pages/welcomepage.aspx	المفوضية السامية لحقوق الانسان
http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/HRCIndex.aspx	مجلس حقوق الانسان
http://www.ohchr.org/ar/hrbodies/cescr/pages/cescrindex.aspx	لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CERD/Pages/CERDIndex.aspx	لجنة القضاء على التمييز العنصري
http://www.ohchr.org/ar/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx	اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CRC/Pages/CRCIndex.aspx	لجنة حقوق الطفل
http://www.ohchr.org/AR/hrbodies/cat/pages/catindex.aspx	لجنة مناهضة التعذيب
http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CRPD/Pages/CRPDIndex.aspx	اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CMW/Pages/CMWIndex.aspx	اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين
http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/OPCAT/Pages/OPCATIndex.aspx	اللجنة الفرعية لمنع التعذيب

إرشادات للتعامل مع الأطفال والأقليات و اللاجئين
وظروف العمل في البيئة العدائية والمجتمعات المهمشة

أرشادات التعامل مع الأطفال

تستدعي الكتابة حول الأطفال عناية فائقة من قبل الصحفي وحماية خاصة لحساسية الموضوعات المتعلقة بهم حتى لا نعرضهم للاخطار. لذلك على الصحفيين مراعاة تطبيق معايير صارمة عند شمولهم في قصة او الكتابة حولهم في شأن او مجال من مجالات حقوق الانسان ومنها، على شيل المثال، جرائم الاتجار بالبشر التي يكون الضحية فيها الطفل الذي قد يستغل في مجال الدعارة او العمل او الرق.

وقد منحهم المشرع الاردني حماية خاصة كما في ميثاق الشرف الصحفي حيث فرض على الصحفي خصوصية في التعامل مع الطفل عليه احترامها في المادة (14) التي تنص على(يلتزم الصحفيون بالدفاع عن قضايا الطفولة وحقوقهم الأساسية المتمثلة بالرعاية والحماية، وبراعون عدم مقابلة الاطفال أو النقاط صور لهم دون موافقة أولياء أمورهم أو المسؤولين عنهم ، كما لا يجوز نشر ما يسيء اليهم أو لعائلاتهم ، خصوصا في حالات الاساءة الجنسية سواء كانوا ضحايا أو شهداء ويلتزمون برعاية حقوق الفئات الأقل حظا وذوي الاحتياجات الخاصة).

كما ان اتفاقية حقوق الطفل تؤكد على ضرورة حماية الطفل بسبب "عدم نضجه العقلي والبدني الذي يحتاج معه إجراءات وقاية ورعاية خاصة".

إن تغطية حقوق الانسان تحتم على الصحفي رصد الانتهاكات التي تتعرض لها فئة الاطفال كونها تحتاج إلى بذل عناية فائقة في الحماية كونها من **"الفئات الأكثر ضعفا"** كما يصنفها المركز الوطني لحقوق الانسان في تقريره السنوي التاسع عن اوضاع حقوق الانسان في المملكة الاردنية الهاشمية لعام 2012.

فمهمة الصحفي تتطلب منه اتخاذ تدابير صارمة في كيفية رصد الانتهاك الذي تتعرض له فئة الاطفال، وان يحول دون ان يرتكب هو نفسه هذا الانتهاك عبر تكريس الصور النمطية السلبية ذات الضرر النفسي والاجتماعي على هذه الفئات. ولهذا تشدد غالبية المدونات الاخلاقية على ضرورة مراعاة شروط معينة في كيفية تمثيل الطفل –على سبيل المثال- في القصة الصحفية، وكيفية إجراء المقابلة الصحفية معه بما يراعي حالته العقلية والنفسية.

لذلك لا بد للصحفي ان يراعي التالي لدى التعامل مع الأطفال :

- مراعاة كرامته ، وحقوقه في جميع الظروف، ومنها حقه في الخصوصية والسرية عند كتابة التقرير الصحفي او المقابلة وحقه في سماع صوته واتخاذ القرار المناسب حتى لا يتضرر، او التقليل من الضرر المحتمل .
- لا بد من تقدير مصلحة الطفل الفضلى، وفي حال القرار أن من صالحه المشاركة برأيه لا بد من مراعاة سنه ونضجه .
- لا تنسى طلب الإذن، وفي حال أطفال الشوارع –على سبيل المثال – حيث لا يوجد من يطلب منه الاذن لذا من الافضل اللجوء لمنظمات المجتمع المدني.
- لا بد من استشارة القريبيين من الطفل والقادرين على تقدير ظروفه وما هو في مصلحته .
- لا تنشر القصة، أو الصورة والتي من الممكن أن تعرض الطفل أو أشقائه أو أقرانه للخطر، كذلك لا تنشر صور الاطفال ذات الإيحاءات الجنسية.
- اضمن نشر الصور بعلم وموافقة الطفل، أو موافقة الشخص البالغ المسؤول عنه والمسؤول عن رعايته .
- تثبت من المنظمات التي تزعم انها تمثل الاطفال وتملك الحق في التعبير عنهم .
- تجنب تكريس الصور النمطية السلبية، كتصويرهم جناة في جرائم الاتجار بالبشر وهم ضحايا استغلوا بطرق مختلفة او هددوا.

شروط إجراء المقابلة الخاصة بالأطفال :

- لا تجري المقابلة مع الطفل بدون وجود الراعي (والديه أو الوصي عليه)، خصوصا في حالات الاعتداءات الجنسية كأن يكون، مثلا، ضحية اتجار بالبشر.
- اضمن راحة الطفل في المقابلة، وضع نفسك في محله .
- أعلم الطفل أنك صحفي، وأن ما يقدره قد ينشر .
- اسأل أسئلتك بطريقة لطيفة ومقبولة وتجنب التعليقات .
- اسأل أسئلتك بأكثر من طريقة لضمان صورة كاملة عن الموضوع. الاطفال نادرا ما يكذبون، لكنهم قد يصورون أنفسهم بصورة سلبية .
- تعامل مع الاطفال بطريقة جديّة، ولا تتعامل معهم وكأنهم بلا دراية او معرفة .
- لا تطل في المقابلة. وانه بمعلومة حديثة، ودع الطفل يشعر بالرضا حيال نفسه .
- عليك مهمة أن تضمن أن لا يتعرض الطفل للخطر نتيجة ما كشفه من معلومات .

إرشادات لتغطية قضايا النساء

من أكثر الأضرار التي تتعرض لها المرأة في الإعلام تكريس الصور النمطية التي تحولها إلى كائن عاجز عن تولي المناصب أو القيادة أو أنها مجرد ام لا تصلح لشيء غير ذلك، وهذا نابع من انحياز الإعلام للرجل. والأخطر من ذلك تصوير الإعلام للمرأة أنها موضوع مغر لأخبار الفضائح الجنسية ما يتسبب في تشويه صورتها ودفع الآخرين للحكم عليها من خلال هذه الصور النمطية السلبية .

ألزم المشرع في ميثاق الشرف الصحفي في المادة (13) ضرورة عدم التمييز أو التحيز أو استغلال المرأة بسبب الجنس، من منطلق الحفاظ على كرامتها وتجنبيها أية آثار قد تنتج عن النشر بشكل لايراعي حقوقها.¹⁵(26)

وتصنف علاقة الإعلام في مجال تغطية قضايا المرأة ضمن الكتابة الحساسة، وفي إطار (أدماج قضايا النوع الاجتماعي) في الإعلام، أي كيفية انتاج تغطية إعلامية وإخبارية كاملة ومتنوعة، تأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر مختلف فئات المجتمع بصرف النظر عن الجنس، والدين، والعرق، والمكانة، والطبقة. وفي رصد نفذه معهد الإعلام الاردني عن شهر نيسان 2013 لقضايا النوع الاجتماعي والمرأة في وسائل الإعلام الاردنية، تبين أن (اخبار الاثارة والعنف هي الابرز في الصحافة الالكترونية،...)وسيطرة لغة الأثارة والافتقار أحيانا للكثير من المعايير المهنية في هذه المعالجات مثل التوازن والدقة)، كما كشف الرصد عن (استمرار ترويج الصور النمطية التقليدية للمرأة ، من خلال سيطرة المضامين المعنية بقضايا الجمال والزواج والبيت والديكور وغيرها من موضوعات وربطها بشؤون المرأة.

وتركز مدونات الاخلاق جميعها على ضوابط تحكم عملية النشر في قضايا المرأة، أبرزها :

- تنوع المصادر: على الصحفي أن يبذل الجهود لضمان حضور المرأة وسماع صوتها في المادة الاعلامية، بشكل متوازن مع الرجل، لا ان ينوب الرجل فقط للحديث عن همومها، فعلى الصحفي التأكد من احترام التوازن بين الجنسين في اختيار الخبراء أو الشهود -على سبيل المثال .
- احذر من اللغة المستخدمة في المادة الصحفية والتي :
 - إما أنها تعزز فكرة ذكورية المناصب، لذلك تشجع على استخدام مصطلحات(كمديرة، محافظة...) بدلا من (مدير، أو محافظ...)، حتى أن بعض المدونات تشجع على استخدام كلمة (نائبة) حتى لو كانت تحمل مضمونا سلبيا بمعنى مصيبة.¹⁶(27)
 - أو أنها تكرر تبعية المرأة للرجل، او بوصفهن ممتلكات بتسميتهن بالإشارة إلى أزواجهن أو أبنائهن.
- تجنب استخدام الأوصاف التي تصور المرأة بطبيعتها البيولوجية، والسعي لتمثيل كلا الجنسين كإنسان كامل، وغير مقتصر على مجموعة من الخصائص المحددة مسبقا .
- تجنب إطلاق أوصاف على المرأة التي تشمل الوضع المادي، الوضع العائلي، إلا إذا كان ضروريا للمادة الصحفية .
- تجنب الصور النمطية التي تفرض أدوارا بعينها على كلا الجنسين .
- ولأن (الصورة تغني عن ألف كلمة)، ينبغي عدم إظهار النساء في الصور بصورة سلبية أو نمطية (كضحايا أو منكسرات أو ملكات جمال)، لأن هذا التسطيح يؤدي إلى تشويه الحقيقة التي تجعلنا نتجاهل الفروقات، والتعقيدات، والتجارب الخاصة بكل كائن بشري.
- تصوير المرأة التي تتحدى الصور النمطية: كالمراة القيادية، أو الطبيبة...ألخ .

اخبار شؤون الأقليات و اللاجئين :

هناك أسباب عديدة لماذا قد يحتوي مجتمعك أقليات ومنها :

- ✓ بسبب إعادة رسم الحدود.
- ✓ احضروا منذ عقود لتوفير العمالة مثل الهنود في الخليج العربي.
- ✓ مجموعات بشرية هربت من عنف موجود في دولة مجاورة .
- ✓ جماعات قدمت إلى مجتمعك بحثا عن حياة أفضل، مثل الإيطاليين في استراليا .
- ✓ والجماعات ذات الدين المختلف الذين طوروا هوية مختلفة مع مرور الوقت وتحولوا إلى أقلية تختلف عن الأكثرية مثل البهائيين في ايران .

تختلف الأقليات في مجتمعك عن الأكثرية من حيث الاهتمامات بسبب الدين، واللغة، والعرق، لذلك قد يتطلبون نوعا مختلفا من الأخبار أو التطرق لقضايا تلامس تلك الاهتمامات.

ضع في اعتبارك أن تزودهم بأخبار تتعلق بمصالحهم، واهتماماتهم باعتبارهم أضحوا جزءا من مجتمعك وحتى تتمكن من بناء روابط بينهم وبين المجموعات الأخرى في المجتمع .

لذلك عليك أن :

تتعرف إلى جمهورك : ماهي اهتماماتهم؟، وماهي قضاياهم؟، وكلما كنت قريبا منهم، كلما كنت قادرا عن التعبير عن تلك المصالح بشكل جيد. عليك أن تتجنب الافتراضات الخاطئة والقياس على المجموعات الصغيرة كالأصدقاء والزعم بـ"أنهم مثلنا"، وأفضل طريقة لفهم الأقليات هو باتباع اسلوب الاستطلاعات لتحديد ملامح هذه الأقليات .

الحساسية : يجب عليك أن تكون حذرا عند إعدادك تقارير خاصة بالأقليات في مجتمعك، وعلبك أن توازن بين مصالحهم ومصالح الأكثرية في المجتمع، فلا تموه المشكلات وكأنها غير موجودة ، أو تبالغ في عرضها وتتجنب الصور النمطية التي هي عملية متراكمة من الأحداث تؤدي إلى خلق انطباع سلبي مع مرور الوقت عن مجموعة بشرية معينة قد يترتب عليها تكوين موقف من تلك الجماعة أو أي فرد فيها .

وعليك أيضا أن تحذر في حال وجود انقسامات في الموقف من قضية ما في تلك الأقلية أو خارجها لدى الأكثرية لذلك يجب عليك أن تعرض لجميع الأطراف في القصة بطريقة متوازنة ونزيهة وتترك الحكم لجمهورك.

وفي هذا الصدد عليك أن تتجنب الاعتماد على مصدر واحد، أو ذات المصادر مرارا وتكرارا في تقاريرك الإخبارية المتعلقة بالأقليات، خصوصا وان البحث عن مصادر جديدة يجعلك قادرا على عرض قصتك بطريقة منصفة، كما أنه يساعدك على صنع شبكة من العلاقات .

هناك صعوبة أحيانا في إيجاد مصادر جديدة داخل الأقليات لكن هذا لا يمنع من البحث والإصرار على إيجادها.

إرشادات للتغطية الصحفية في الأوضاع الخطرة

يشكل تمكين الصحفيين من وسائل الحماية في المناطق الخطرة (كساحات الحرب، أو الاعتصامات والمسيرات، أو الاحتجاجات... الخ) من أكثر المتطلبات التي تطرق لها القانون الدولي الانساني بفرعيه: قانون لاهاي ويمثل اتفاقيات لاهاي لعام 1899 المعدلة عام 1907 ، و قانون جنيف الذي يمثل اتفاقيات جنيف الاربعة لعام 1929، يضاف لها البروتوكولان الاضافيان لعام 1977.

فقد عمد القانون الدولي الانساني على فرض التزامات على اطراف النزاع في إطار تنظيم الاعمال الحربية، وحدد الحقوق والواجبات على هذه الاطراف في إدارة العمليات العسكرية كما عمل على الحد من اختيار وسائل الايذاء وشدد على اختيار الاسلحة الاقل ضرراً، وتوسع إطار القانون إلى حماية العسكريين خارج المعركة، والاشخاص الذين لا يشاركون أصلاً في الاعمال العسكرية من مدنيين ومن يقومون باعمال انسانية.

وانسحبت الحماية على الصحفيين الذين يعملون في مناطق النزاع، من مبرر الدور الذي يقوم به الصحفيون في كشف الانتهاكات والجرائم التي ترتكب أثناء النزاعات. فصارت حرية الصحافة في هذه الحالة من اهم اشكال حرية التعبير التي يجب توفير الضمانات لها، وحماية فرسانها من القتل أو الخطف أو التعذيب.

وفي هذ الصدد يتذكر الصحفيون بألم ما خلفته الحرب على العراق من ضحايا حرية الصحافة، إذا خلفت نحو 41 قتيلاً صحفياً من العرب والعراقيين من أصل 56 قتيلاً من مختلف الجنسيات اثناء تاديتهم عملهم خلال الفترة من

2003 – 2005¹⁷.

ولا تقتصر المناطق الخطرة على حالة الحروب والنزاعات بين الدول، بل تمتد الخطورة التي قد تخلف ضحايا بين الصحفيين أقل جسامه ، الاحداث التي تشهدها الدول محلياً من احتجاجات ومظاهرات قد تسفر عن وقوع إصابات بين الصحفيين.

ويتذكر الصحفيون الاردنيون الاعتداءات التي وقعت على الصحفيين في أحداث ساحة النخيل 15-7-2011 ، وما سبقها من اعتداءات وقعت في اعتصام الداخلية بتاريخ 25-3-2011، وتلك التي رافقت مسيرة العودة بتاريخ 15-5-2011. ما جعل الانطباع السائد وقتها أن "الاعتداءات التي نفذها رجال الأمن العام والدرك تجاه الإعلاميين تتسم بأنها واسعة النطاق وليست محدودة ولا بسيطة (...)" كما أنه من الثابت أنه اعتداء كان منهجياً ومستهدفاً وليس عارضاً ولا فردياً. فقد كشفت معظم الحالات عن نمطية محددة عند ارتكاب الفعل أو الاعتداء من جانب رجال الأمن¹⁸ (28).

يكشف واقع الحريات الإعلامية في البلدان العربية في زمن "الربيع العربي" عن واقع مرير، حيث ما زالوا يعانون من القمع والبطش والملاحقة، ولم يعد يقتصر هذا القمع على الأجهزة الرسمية، ولكنه بات يشمل كذلك جماعات وأشخاص عاديين في ظل سكوت تام من قبل الدول، أو فشل عن وضع حد لذلك .

لكن الحالة في الاردن مختلفة إذ تخلو من انتهاكات جسيمة*، لكنها لا تنفي وجود انواع اخرى من الانتهاكات على حرية التعبير وحرية الصحافة والتي وصل عددها 403 حالات انتهاك في عام 2013 ، كان ابرزها حجب المواقع الالكترونية 291 حالة، تلاها المنع من التغطية، التهديد، حجب المعلومات، مصادرة أدوات العمل، الاستدعاء الأمني للتحقيق، الإضرار بالأموال، عدم المساواة والتمييز على أساس نوع الجنس، رقابة مسبقة و لاحقة، الحبس¹⁹ (11).

17

18

19

- احمل ما يُعرف الآخرين أنك صحفي، واحمل الادوات المناسبة والمطلوبة، فهذا الإجراء الأكثر أهمية بالنسبة للصحفيين الأجانب الذين قد يتعرضون لمضايقات من المتظاهرين الذين قد يتهمونهم بالجاسوسية. الصحفية الهولندية Rena Netjes تحدثت عن تجربتها في مصر التي اتهمها أحد أصحاب المقاهي أنها جاسوسة أثناء اجرائها مقابلات، ولم تكن تحمل ما يثبت هويتها الصحفية، ما عرضها للاحتجاز وتدخلت سفارة بلادها لإطلاق سراحها²⁰.
- تجنب الروتين، فالصحفي الجيد يفترض دائما أنه مراقب. غيّر من طرق ذهابك وعودتك من وإلى عملك أو مكان الاعتصام. وإذا كنت في موقع الاعتصام راقب المحيطين لك، وانتبه لمن يتبعك. احذر من أدوات الاتصال التي تستخدمها قد تتسبب بمعرفة مكانك ومراقبتك. يفضل تأخير نشر بعض المعلومات في المادة الصحفية حتى تغادر الموقع لأنها قد تقود للاستدلال عليك وعلى مكانك .
- أسس شيفرة بينك وبين زملائك في التحرير، فنتحول أسماء الاماكن في موقع الاحتجاج إلى رموز، واحرف متفق عليها بينك وبين فريقك، لانك بهذه الطريقة ستضمن الحرية في إرسال الايميلات أو التغريدات والـ (SMS) إلى صحيفتك دون أن تتسبب بمراقبتك ومن ثم اعتقالك .
- استخدم مواقع التواصل الاجتماعي، لأنها تحقق فائدتين الاولى تجعلك قادرا على معرفة آخر التطورات في مكان الحدث ومن ثم ضمان التقليل من المخاطر، وثانيا أنها تتيح للآخرين التأكد أنك في أمان طالما أنك تغرد او تنشر آخر الاخبار على الـ FaceBook
- وإذا كنت بصدد تغطية أحداث في الخارج، قابل الصحفيين من زملائك الذين كانوا في البلاد التي تعتزم الذهاب إليه، بهذه الطريقة تضمن معرفة طبيعة السكان، ومستوى الامن في ذلك المكان، وكيفية التعامل مع المواقف الصعبة في حال حدوثها.
- تعلم ميول وأساليب المحتجين وقوات الامن. يؤكد الصحفي الاميركي Cliff Cheney الذي جاء إلى القاهرة عام 2012 أن "الأشخاص الذين على الخطوط الجانبية أو يتقاتلون في منتصف الطريق هم من يقودون إلى المشاكل، والأشخاص الذين لا علاقة لهم بالقتال يبدأون في إثارة المشاكل معي لأنهم قلقون على أنفسهم ويخشون الموت". على الصحفيين الذين يتولون تغطية المظاهرات ان يتعلموا تكتيكات الشرطة، لأنه يقيهم سالمين وبعيدا عن أماكن ولحظات الصدام. والأفضل ، ينصح كثير من الصحفيين، ان تبقى في منطقة قريبة من الخطوط الامامية للشرطة والمتظاهرين لأنها من أكثر المواقع أمانا كون الطرفين سيتجنبون الصدام حتى لا يتضرروا .

(في النهاية على الصحفي أن يتعلم أن يغادر الموقع في الوقت المناسب).

حقوق المدنيين في التغطية الصحفية للنزاعات والاضاع الخطرة:

لكن، كما قلنا، إذا كانت حماية الصحفي أثناء النزاعات تبرزها الغاية في تمكينه من حرية الصحافة أكثر أشكال حرية التعبير أهمية في وقت النزاعات لفصح الجرائم والانتهاكات ما يستوجب توفير ضمانات إثناء تأدية عمله، مقابل ذلك تبرز الحاجة لوجود التزامات على الصحفيين في العمل حتى لا يمس بحقوق القراء او المستمعين والمشاهدين.

فحرية الصحفي ثمرة توازن بين ضمانات الصحفي من ناحية وما يقع على عاتقه من قيود، لان الافراط في إحاطة الصحفي بالضمانات قد يؤدي إلى المساس بحقوق القراء، كما ان الاسراف في القيود يشكل مساسا بحرية الصحفي وبحرية الصحافة بأكملها.²¹(20)

وتؤكد التجربة الحاجة لوجود هذه القيود على عمل الصحفي أثناء تغطية النزاعات، خصوصا لجهة مضمون الخطاب الذي قد يتبناه أثناء العمل الميداني والذي قد تغلب عليه لغة التحريض والتمييز العنصري. وتدلل عل ذلك أزمة يوغسلافيا السابقة التي ظهر فيها الاعلام كانه سلاح للتحريض. كذلك في رواندا ادين أربعة من مدراء الاعلام بالتحريض على ارتكاب جرائم تصفية عرقية عام 1994.

لذلك وضعت لجنة حقوق الانسان في إحدى ملخصاتها، قيودا على حرية التعبير تمس مصالح المدنيين والدولة هي:

- حماية الناس من البيانات أو المعلومات غير الدقيقة أو التي تتضمن إساءة.
- حماية خصوصية الناس في حالات معينة.
- مراعاة حق الدولة في حماية أمنها.
- تجنب صحافية الكراهية خصوصا تلك التي تروج للعنصرية او الكراهية المبنية العرقية أو الاديان.
- تجنب الترويج للحرب والقتل.

تغطية حقوق المجتمعات المهمشة

يرتبط مفهوم المجتمع المهمش ارتباطا لصيقا بالتنمية، لذلك كان المفهوم متحركا، طالما كانت المشاريع التي تنفذها الدولة لا تسير بوتيرة واحدة، ما يجعل المجتمعات جميعها عرضة للتهميش، او حتى الجماعات في داخل المجتمع الواحد.

وفي الحالة الاردنية يتركز هذا النمط من المجتمعات في المحافظات، لكن لا تخلو منه عمان، على قاعدة أن البعد عن المركز، يؤدي الى انخفاض منسوب المشاريع التنموية التي تتركز في العاصمة.

ويستدل على الفروقات التنموية بين الاطراف والمركز ارتفاع مستوى الاحتياجات التي تتجسد بمطالبات بواكيبها الاعلام في رصد يومي عبر أخبار او تقارير او مقابلات أو مقالات تنتشر أحيانا على صفحات الجرائد اليومية، وتقارير البرامج التلفزيونية، لكنها تضعف في المواقع الالكترونية.

تتركز أغلب هذه الاحتياجات في محاور او فئات تمثل أجيال حقوق الانسان الثلاثة لكن اغلبها تتركز في الجيل الثاني : وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنها الحق في العمل، والحق في ظروف عمل عادلة ومواتية، الحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها، الحق في الضمان الاجتماعي، حماية الأسرة، الحق في مستوى معيشي كاف، بما في ذلك كفاية الغذاء والملبس والسكن، الحق في الصحة، الحق في التعليم، والتي تحتاج إلى موارد مادية وبشرية لتحقيقها.

فهل واكب الاعلام هذه الاحتياجات؟، وكيف؟

يقول الكاتب الصحفي سامي الزبيدي في ورقة بحثية بعنوان (قضايا البادية في الإعلام الأردني) إن المتتبع للأخبار المنشورة في الصحف المحلية يلاحظ أن هناك ضعفا في التغطية الاعلامية للأنشطة التنموية، والمطالب الخدمية في اقاليم البادية، واختصار التعامل مع هذه الجغرافيا ذات الخصوصية الثقافية بأسلوب فلكلوري استشرافي يتسم بالخيال المعتمد على الصورة النمطية الجاهزة سلفا).

ولعل مرد هذا الضعف يعود إلى ركون الصحفيين إلى حالة من التبعية للمسؤول ممثلا ب(محافظ، متصرف، مدير مديرية...) كمصدر وحيد للمعلومات في الاخبار المنشورة، والتي تتفاوت حتى في الكم والنوع حسب نوع الوسيلة الاعلامية، فالمواقع الالكترونية-مثلا- تكتفي بالأخبار التي تصدر عن الحكومة أو تلك التي تتحدث عن المشاريع التنموية الملكية في المحافظات، يوازيه في الاهمية تسليط الضوء على الجرائم والاحتجاجات الشعبية التي بدأت مع "الربيع العربي".

بل إن التمكين السياسي كأحد محاور التحول الديمقراطي، واحد غايات مشروع الاصلاح، ينحصر إعلاميا في شكل واحد في وسائل الاعلام وهو الحديث عن أخبار "المال الاسود" وأثره في العملية الانتخابية التي يضعف دور الاعلام في الجانب النوعي والتنقيفي بمجرياتها وإجراءاتها، بل إن النقصي عن مواطن الفساد الذي يعد بيئة حاضنة لظاهرة "المال الاسود" غائبة ومهملة في وسائل الاعلام.

لكن هذا لا ينفي حقيقة بروز محاولات تجسدت في الصحف اليومية كصحيفة الرأي مثلا التي أفردت اربع ملاحق للحديث عن هموم ومشكلات سكان المحافظات لكنها لم تستمر طويلا، حتى ان مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ألحقت بها منذ العام 1993 مديرية الاعلام التنموي التي تتولى تنفيذ مشروع الاعلام، الذي يعنى بتوصيل حقائق التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعاون والتنسيق مع الأجهزة الاعلامية في المملكة، تعتبر إحدى هذه المحاولات، لكن ما لبثت أن تغيرت فلسفة الاعلام الرسمي الأردني، فلم يعد هناك مبرر لوجود مديرية للاعلام التنموي.

وحتى شكل التغطية في وسائل الاعلام من ناحية فنون العمل الصحفي، نجد ان الاخبار تطغى على حساب التقرير الصحفي الموسع او الريبورتاج بالنسبة للتلفزيون، ويكاد يختفي التحقيق الاستقصائي. ويعود سبب هذا إلى جدلية الفرق بين الاعلام والاتصال، فالاول يحمل في طياته رسالة تتناول المشكلات والحلول في كتابة تعتمد منهج الاستقصاء والبحث، لأحداث تعبير لدى المتلقي على سلوك طريق، أو الامتناع عنه، بينما الاتصال يكتفي بالإخبار، وتمثيل دور الناقل المحايد، ما يؤكد انحسار المفهوم الاول لصالح الثاني بالنسبة لقضايا المجتمعات المهمشة.

نصائح تغطية المجتمعات المهمشة:

يتوجب على الصحفيين اتباع سلسلة من الخطوات في تغطية قضايا المجتمعات المهمشة باعتبارها جزءا أصيلا من حقوق الانسان، وصولا إلى غاية أسمى في الحفاظ على الكرامة وتحقيق المساواة. لذلك :

- يجب على الصحفي اتباع أسلوب العمل الميداني الذي قوامه رصد الأحداث، والبحث عما وراء الخبر بحثا متعمقا يقود إلى كشف المستور والوقوف على الاسباب ومحاولة طرح الحلول. لذلك تجاوز المسؤول في الحصول على المعلومات وعدم الاكتفاء به فقط وصولا إلى صورة أعم وأشمل للقضية.
- الانتقال بالاعلام من اعلام يعتمد على الفاكس وال E-mail الى اعلام ميداني بحثا عن الخبر والمعلومة الدقيقة.
- إيجاد توازن بين الاطراف الفاعلة في القصة، وتجنب الانحياز للمسؤول او جانب واحد من القصة، وضمان إيجاد توازن في الحجج بين هذه الأطراف، أي ان تكون على مسافة واحدة من الجميع، وتضمن إسماع صوت الجميع في القصة.
- تجنب الصور النمطية السلبية أو حتى التي تعمم تصورا سلبيا عن جميع أو بعض الافراد في المحافظات، مثل " تكاليف الزواج الباهظة" او المتعلقة بالمرأة الريفية ان " مكانها البيت، أو أنها مستهلكة ولا تصلح للعمل".
- ويكون هذا عبر معرفة وتشخيص الجمهور المستهدف من القصة الصحفية اولا، وتجنب القنوات المسبقة والاحكام المطلقة عن المجتمعات او الافراد، ثانيا.

ارشادات عامة لتغطية قضايا حقوق الانسان :

- التخطيط الجيد يقود لمعالجة جيدة في تناول قضايا حقوق الانسان. لذلك طور من أفكارك، واسال الاسئلة الصحيحة مثل: من هم الأطراف في هذه القصة؟، من يتأثر بها؟، من هو أفضل شخص يتحدث عن القصة؟، من هو الغائب عن هذه القصة؟، من هم أطراف النزاع في هذه القصة؟، من هم الآخرون الذين يجب أن أتحدث معهم عن الموضوع؟.
- ضمان الحق في الرد للأطراف الفاعلة في القصة في حال وجود جدال، والأفضل أن يلي الرد فوراً على الاتهام لا تأخير به بحيث يضيع في تفاصيل القصة الصحفية.
- ما هي الآثار المترتبة على مادتي الصحفية على المدينين القصير والطويل؟
- ماهي بدائلي في التقليل من الضرر؟ هل أنا قادر على تبرير ما أفكر به من موضوع حول المادة الصحفية إلى زملائي، ثم أصحاب المصلحة، ثم الجمهور المتلقي؟.
- عند التعامل مع المصادر لدى تناولك قضايا حقوق الانسان قد تنشأ بعض المواقف الخاصة التي تستدعي التعامل معها مثل :
 - ✓ الموافقة على النسخة: من قبل المصدر أو صاحب التصريح. اسأل نفسك هل هو استجداء للرقابة؟، أم هو لتصحيح الاخطاء؟. (قدم نسخة صحيحة عن الحدث لا نسخة للتفاوض).
 - ✓ التراجع عن التصريح أو معلومة قد يندم عليها المصدر: ماذا تفعل؟. اذا كان التراجع غير مبرر قد يكون هناك خديعة انشر النصين القديم واللاحق.

يصنف المصدر ضمن الفئات التالية:

- مصادر رسمية: مثل الناطق باسم الحكومة أو إدارات العلاقات العامة. هؤلاء يتفاوتون بالمعرفة وقد يكونون مجرد وسطاء لنقل الاسئلة للمسؤولين الذين يعرفون. تجاوزهم وحاول الاتصال بهؤلاء المسؤولين مباشرة.
- مصادر غير رسمية : ليست مفوضة رسمياً بتقديم معلومات وقد يكونون من الذين يفضحون الاخطاء، عند التعامل مع هؤلاء اسأل نفسك : ما هي دوافعهم؟، هل يحتل المصدر موقعا يؤهله لمعرفة ما يزعم به؟.
- محرفو المعلومات: هو شخص أو عدة أشخاص يعمل او يعملون في المجال السياسي باعتبارهم من كبار الناطقين الاعلاميين او كبار معاونين، يحاولون عادة تفسير الاحداث للصحافة نيابة عن وباسم رؤسائهم وتوقع الاخبار السيئة وتحويل الانتباه عنها وإدارة كل الامور بطريقة تساعد قضيتهم، هؤلاء قد يرغبون بالدرشة مع الصحفيين بعد الاستفتاءات أو المناظرات لتقديم تفسير إيجابي من منظور أحزابهم مثلاً للتأثير في الرأي العام .
- هؤلاء لديهم معلومات كثيرة كونهم قريبون من المسؤولين، فلا تتجاهلهم، لكن لا تعتمدهم مصادر وحيدة في قصتك .
ودائماً اطلب الوثائق باستمرار، فإن لم تستطع اطلب نسخة، فإن لم تستطع أرفض القصة بحزم.